المعهد المغربي لتحليل السياسات
MOROCCAN INSTITUTE FOR POLICY ANALYSIS
ⴰⵙⵉⵏⴰⴳ ⴰⵎⵖⵔⵉⴱⵉ ⵏ ⵓⵙⴼⵙⵉ ⵏ ⵜⵙⵔⵜⴰⵢ

مؤشر الثقة في المؤسسات

الموجة الخامسة 2025

نونبر 2026

د. محمد مصباح
د. رشيد أوراز
د. هاجر الإدريسي

مؤشر الثقة في المؤسسات

الموجة الخامسة 2025

النتائج الأولية

نونبر 2026

فريق البحث :

د. محمد مصباح

د. رشيد أوراز

د. هاجر الإدريسي

الفهرس

فهرس المبيانات	7
أبرز النتائج	9
المقـدمــة	11
المحور الأول: الثقة في مؤسسات تدبير مخاطر الكوارث الطبيعية	14
المحور الثاني: الثقة السياسية	27
المحور الثالث: الثقة في المؤسسات الاجتماعية	42
منهجية البحث	47
فريق البحث	54

فهرس المبيانات

المبيان 1 : الرضى عن أداء الحكومة في زلزال الحوز
المبيان 2 : تصورات المستطلعين حول أولويات التدخل الحكومي لتعزيز إدارة مخاطر الكوارث
المبيان 3 : تصورات المستطلعين حول فعالية تدبير الكوارث والتنسيق المؤسساتي والتواصل
المبيان 4: الرضى عن المساعدات المالية
المبيان 5: الرضى عن إعادة إعمار وتحسين البنية التحتية المحلية
المبيان 6: الرضى عن جودة ووضوح التواصل الحكومي
المبيان 7: الرضى عن فعالية عملية إعادة الإعمار
المبيان 8: أهمية الاستعداد والاستجابة السريعة
المبيان 9: أهمية تعزيز البنية التحتية المقاومة للكوارث
المبيان 10: أهمية نظام الإنذار المبكر
المبيان 11: أهمية تعزيز أليات التأمين والتمويل
المبيان 12: أهمية التوعية العامة والتدريب
المبيان 13: أهمية الحكامة والتنسيق المؤسساتي
المبيان 14: الموافقة على قدرة الحكومة على تدبير الأزمات
المبيان 15: التواصل في حالات الطوارئ والاستعداد لها
المبيان 16: الموافقة على تنسيق تدبير مخاطر الكوارث
المبيان 17: الموافقة على الرقابة على تدبير الموارد
المبيان 18: الموافقة على تلقي مساعدات من منظمات غير حكومية ومساعدات دولية في مجال الكوارث
المبيان 19 : المؤسسات المنتخبة الوطنية
المبيان 20: المؤسسات المنتخبة المحلية
المبيان 21: المؤسسات السيادية
االمبيان 22: الأجهزة الأمنية
المبيان 23: مؤسسات تقديم الخدمات
المبيان 24: مؤسسات الوساطة
المبيان 25: البنوك والشركات الخاصة
المبيان 26: العضوية في منظمة غير حكومية
المبيان 27: الانتماء إلى حزب سياسي
المبيان 28: الاهتمام بالشأن السياسي
المبيان 29: الرغبة في المشاركة في الانتخابات المقبلة
المبيان 30: أولويات الحكومة خلال السنوات الخمس المقبلة
المبيان 31: الرضى عن التوجه المجتمعي العام في المغرب

المبيان 32: تصورات المواطنين عن انتشار الرشوة في المغرب
المبيان 33 احترام حقوق الإنسان في المغرب
المبيان 34: المشاركة المدنية
المبيان 35: تصورات الثقة بين المغاربة
المبيان 36: مستوى ثقة المستطلعين في الناس
المبيان 37: الثقة الاجتماعية
المبيان 38: تكوين الصداقات مع فئات مختلفة
المبيان 39: الشعور بالأمان في الحي
المبيان 40: الإفتخار بالهوية المغربية
المبيان 41: التوزيع حسب الجنس
المبيان 42: الحالة الاجتماعية
المبيان 43: التوزيع حسب الفئات العمرية
المبيان 44: الوسط القروي/الحضري
المبيان 45: التوزيع الجهوي
المبيان 46: المستوى التعليمي
المبيان 47: الوضعية المهنية
المبيان 48: القطاع العام/القطاع الخاص

أبرز النتائج

الثقة في المؤسسات وآليات تدبير مخاطر الكوارث الطبيعية:

- أفاد 40 في المائة من المستطلعين بعدم رضاهم عن أداء التواصل الحكومي خلال تدبير كارثة زلزال الأطلس الكبير.

- أكد 84 في المائة من المستطلعين على أهمية آليات التمويل ومنظومات التأمين ويشمل ذلك إحداث صناديق وطنية للإغاثة في حالات الكوارث، وتوسيع أنظمة التأمين ضد المخاطر، وتوفير دعم مالي مباشر لفائدة الساكنة المتضررة.

- تفيد آراء 58 في المائة من المستطلعين بأن مستوى التنسيق بين المنتخبين المحليين والمؤسسات العمومية ومختلف المتدخلين لا يحقق دائمًا المستوى المطلوب لتدبير مخاطر الكوارث بشكل فعّال.

- صرّح 45 في المائة من المستطلعين في جهة مراكش-آسفي بعدم رضاهم عن وتيرة وفعالية عملية إعادة الإعمار.

- يرى 52 في المائة من المستطلعين في جهة مراكش-آسفي أن آليات المساءلة والرقابة لمنع سوء استخدام المساعدات خلال مرحلة التعافي من الكوارث في المغرب موجودة.

الثقة السياسية:

- أفاد 2 في المائة فقط من المستطلعين بانتمائهم إلى حزب سياسي.

- قال 53 في المائة من المستطلعين أنهم ينوون التصويت في الانتخابات المقبلة.

- أشار 41 في المائة من المستطلعين إلى الثقة في الحكومة.

- عبّر 44 في المائة من المستطلعين عن عدم الثقة في أعضاء البرلمان في دوائرهم الانتخابية.

- 73 في المائة من المستطلعين يُبدون ثقة في مؤسسات التعليم العمومي، فيما تنخفض هذه النسبة إلى 69 في المائة لدى المستطلعين بخصوص مؤسسات التعليم الخاص.

- عـبّر53 في المائـة مـن المسـتطلعين عـن عـدم الثقـة في القطـاع الصـحي العمـومي، مقابـل 65 في المائـة يعـبّرون عـن الثقـة في القطـاع الصـحي الخـاص خـلال نفـس السـنة.
- أبدى 65 في المائة من المستطلعين ثقة في جمعيات المجتمع المدني.
- صرّح 56 في المائة من المستطلعين عن عدم رضاهم عن مستوى المعيشة الحالي في المغرب.
- أقر 50 في المائة من المستطلعين بعدم رضاهم عن جهود الحكومة في مجال مكافحة الفساد.
- يرى 64 في المائة من المستطلعين أن حقوق الإنسان يتم احترامها في المغرب.

الثقة الاجتماعية:

- تبـقى معـدلات الثقـة في الأسرة مرتفعـة، حيـث عـبر 97 في المائـة مـن المسـتطلعين عـن ثقتهـم في الأسرة النوويـة و81 في المائـة في الأسرة الممتـدة.
- أكد 98 في المائة من المستطلعين شعورهم بالفخر بالانتماء الوطني.
- أظهر 33 في المائة من المستطلعين ثقة في الأشخاص الذين يتم التعرف عليهم لأول مرة.
- أعرب 43 في المائة من المستطلعين عن ثقة في أشخاص من جنسيات مختلفة.
- صرّح 91 في المائة من المستطلعين بإحساسهم بالأمان في الأحياء التي يقطنون بها.

المقدمة

خصص المعهد المغربي لتحليل السياسات الموجة الخامسة من مؤشر الثقة في المؤسسات، لدراسة ثقة ودرجة رضى المواطنين المغاربة على مؤسسات تدبير مخاطر الكوارث الطبيعية في البلاد. ويهدف هذا الإصدار من المؤشر إلى توفير معطيات دقيقة حول تصورات المواطنين تجاه أداء هذه المؤسسات ومستويات الثقة فيها، بما يساهم في دعم النقاش العمومي وتطوير السياسات العمومية على أسس قائمة على الأدلة. وتندرج هذه الموجة ضمن مسار بحثي تراكمي يروم تتبع تطور العلاقة بين المواطن والمؤسسات العمومية، في ارتباط بمختلف مجالات التدخل العمومي. أُنجز العمل الميداني خلال الفترة الممتدة بين 19 شتنبر 2025 و6 دجنبر 2025، وشمل عينة تمثيلية مكونة من 1,750 استبيانا مكتملا، بما يضمن درجة عالية من المصداقية الإحصائية.

وعلى غرار الموجات السابقة، يغطي هذا التقرير قضايا الثقة السياسية والاجتماعية، حيث خصص المحور الثاني لتحليل مستويات الثقة في المؤسسات السياسية والتمثيلية، من قبيل الحكومة والبرلمان والأحزاب السياسية، وأيضا المشاركة المدنية والسياسية. كما يتناول المحور الثالث مؤشرات الثقة الاجتماعية، من خلال قياس مستويات الثقة بين الأفراد فيما بينهم، والثقة في المؤسسات الاجتماعية المختلفة، سواء الدوائر القريبة مثل الأسرة والعائلة الممتدة، إلى الدوائر الممتدة مثل الغرباء والأشخاص من خلفيات ثقافية أخرى وغيرها. ويسعى هذا التقسيم إلى تقديم قراءة تركيبية للعلاقة بين أبعاد الثقة المختلفة، وإبراز تداخلها في تشكيل تصور المواطنين لمشروعية المؤسسات ونجاعة تدخلاتها، خاصة في سياقات الأزمات وتدبير المخاطر. وخصص التقرير المحور الرابع للمنهجية البحثية، لا سيما العينة وطريقة جمع المعطيات وتحليلها.

شهد المغرب خلال السنوات الأخيرة ثلاث أزمات كبرى ذات طبيعة صحية وبيئية، شكلت سياقات مهمة لاختبار فعالية السياسات العمومية في مجال تدبير المخاطر وتعزيز التنسيق بين مختلف الفاعلين. ويتعلق الأمر أولا بالأزمة الصحية المرتبطة بجائحة كوفيد19- (سنة 2020)، التي استدعت تعبئة استثنائية للموارد واعتماد آليات متعددة لضمان استمرارية المرافق العمومية والخدمات الأساسية. وفي هذا السياق، أنجز المعهد المغربي لتحليل السياسات سنة 2020 دراسة بعنوان «**كوفيد 19-: كيف ينظر المغاربة إلى التدابير الحكومية**»، والتي هدفت إلى رصد تصورات المواطنين

خلال المرحلة الأولى من الجائحة. وأظهرت نتائج هذه الدراسة تسجيل مستويات مرتفعة نسبيا من القبول بالتدابير المتخذة، خاصة ما يتعلق بإجراءات الحجر الصحي، وإغلاق الحدود، والتدابير الوقائية. كما عبر المستطلعون عن درجة من الثقة في قدرة المؤسسات العمومية على تدبير تلك المرحلة، خصوصا فيما يتعلق بالتدخلات الصحية والأمنية. في المقابل، أبرزت الدراسة أيضاً وجود بعض الانشغالات المرتبطة بالآثار الاجتماعية والاقتصادية للجائحة، لاسيما لدى الفئات الأكثر هشاشة، إضافة إلى تساؤلات حول استدامة بعض التدابير وتداعياتها على المدى المتوسط.

كما شكل زلزال الأطلس الكبير، الذي وقع في 8 شتنبر 2023، محطة أساسية في اختبار منظومة تدبير الكوارث بالمغرب في السنوات الأخيرة. وقد خلف الزلزال حوالي 2946 قتيلا و5674 جريحا[1]، وأدى إلى تضرر أو انهيار ما يفوق 60 ألف بناية، كما تأثر به نحو 300 ألف شخص، خاصة في المناطق الجبلية وأبرز هذا الحدث أهمية الإكراهات المرتبطة بالولوج إلى المناطق المتضررة، وكذا التحديات المرتبطة بتنسيق التدخلات في لحظات الأزمات والكوارث الطبيعية. وفي هذا السياق، قدّم تقرير المعهد المغربي لتحليل السياسات لسنة 2024، بعنوان «**زلزال الأطلس الكبير: الكارثة، الأزمة، والاستجابة الحكومية**»، قراءة أولية لتصورات المواطنين في مرحلة ما بعد الزلزال. وتُظهر نتائجه تقييما إيجابيا نسبيا لتدخلات الدولة، خاصة على مستوى سرعة الاستجابة الأولية وتعبئة الموارد، بالإضافة إلى إطلاق برامج إعادة الإعمار. في المقابل، عبّر جزء من المستطلعين عن بعض التحفظات المرتبطة بتدبير مرحلة ما بعد الأزمة، لاسيما فيما يتعلق بتوزيع المساعدات، وتدبير المعلومات، وآليات التتبع. كما أبرزت النتائج حضور المجتمع المدني كفاعل داعم ومكمل في الاستجابة، خاصة على مستوى القرب من الساكنة.

أما على مستوى المخاطر الطبيعية المرتبطة بالتقلبات المناخية، فقد شهدت عدة مناطق من المغرب خلال السنوات الأخيرة تكرارا لفيضانات ذات آثار متفاوتة، من بينها الفيضانات التي عرفتها أقاليم طاطا، زاكورة، تنغير والرشيدية خلال سنة 2024، وكذا الفيضانات المسجلة بمدينة القصر الكبير نهاية سنة 2025. وقد خلفت هذه الأحداث أضرارا مادية في البنيات التحتية والممتلكات، وأثرت على السير العادي لعدد من المرافق والخدمات.

1 SNRTnews. (2023, September 15). زلزال الحوز: جميع المتضررين يستفيدون من الإيواء بما يضمن حمايتهم حتى في حالة سوء الأحوال الجوية. https://snrtnews.com/ar/article/83661

ويشكل تدبير مخاطر الكوارث الطبيعية مجالا تتداخل فيه اختصاصات عدد من الفاعلين المؤسساتيين، بما يشمل الإدارات العمومية، والسلطات الترابية، والمؤسسات الأمنية، والفاعلين المحليين، إلى جانب جمعيات المجتمع المدني. ويفرض هذا المجال متطلبات خاصة على مستوى التنسيق، وتكامل التدخلات، ووضوح الأدوار والمسؤوليات، خاصة في سياقات تتسم بالاستعجال. وفي هذا السياق تظهر أهمية تقوية وتمتين المؤسسات التي تشتغل في مجال تدبير الكوارث الطبيعية، وذلك بالنظر لتواتر الأزمات الطبيعية التي عاشها المغرب خلال السنوات الأخيرة، وكذا التحديات التي تفرضها هذه الأزمات على حماية الأرواح والموارد والممتلكات العمومية.

المحور الأول: الثقة في مؤسسات تدبير مخاطر الكوارث الطبيعية

يبرز هذا المحور النتائج المتعلقة بتقييم المواطنين المغاربة لجهود الاستجابة الحكومية للأزمات الطبيعية، خاصة ما يتعلق بالدعم المالي، وبرامج إعادة الإعمار، والتواصل الحكومي خلال مختلف مراحل التدخل. وتشمل المعطيات أيضا أولويات المواطنين في هذا المجال، لاسيما من حيث سرعة الاستجابة، وتعزيز البنيات التحتية، وتطوير أنظمة الإنذار المبكر، وتحسين آليات التمويل والتوعية.

وتقدم هذه النتائج مؤشرات حول مستويات الثقة في المؤسسات المعنية بتدبير الأزمات، خاصة من حيث القدرة على التدخل الفعال، ومستوى التنسيق بين مختلف المتدخلين على الصعيدين الوطني والترابي.

تصورات المواطنين بشأن تدبير الكوارث الطبيعية في المغرب

تقييم أداء الحكومة في إدارة زلزال الحوز

تُظهر نتائج تقرير «**زلزال الأطلس الكبير: الكارثة، الأزمة، والاستجابة الحكومية**»، المنجز مباشرة بعد الكارثة أن التقييم العام لتدبير الحكومة كان مرتفعا نسبيا، حيث عبّر حوالي 77 في المائة من المستطلعين عن رضاهم (46 في المائة راضون جدًا و31 في المائة راضون إلى حد ما)، غير أن هذا الرضا كان مصحوبا بعدة اختلالات بنيوية. فقد أظهرت المعطيات أن فقط 56 في المائة اعتبروا الدعم الحكومي كافيا مقابل 44 في المائة رأوه غير كافٍ. كما برزت مشاكل مرتبطة بالتواصل وانتشار الأخبار الزائفة، حيث صرّح حوالي 85 في المائة من المستطلعين بمصادفتهم لمعلومات مضللة، إضافة إلى تصورات واسعة بوجود اختلالات في توزيع المساعدات وضعف الشفافية. وتُبرز هذه النتائج أن الرضا العام في المرحلة الأولى لم يكن يعكس بالضرورة فعالية كاملة، بل كان متأثرا بسياق الأزمة.

في حين تعكس نتائج سنة 2025 تطور إدراك المواطنين لأداء الحكومة في مرحلة ما بعد التدخلات الأولية. ويرصد الاستطلاع تقييم المستطلعين لأداء الحكومة من خلال أربعة أبعاد رئيسية، تشمل: المساعدات المالية، وإعادة الإعمار وتحسين البنية التحتية، وجودة التواصل الحكومي، وسرعة وفعالية

عملية إعادة الإعمار.وتشير النتائج إلى أن 62 في المائة من المستطلعين عبّروا عن رضاهم عن المساعدات المالية المقدمة للمتضررين (انظر المبيان 1) ، وحوالي 53 في المائة عبروا عن رضاهم عن الجهود المتعلقة بإعادة الإعمار وتحسين البنية التحتية المحلية. أما بخصوص جودة ووضوح التواصل الحكومي، فقد أبدى حوالي نصف (43 في المائة) المستطلعين عن رضاهم. نفس النسبة تقريبا عبرت أيضا عن رضاها بخصوص سرعة وفعالية عملية إعادة الإعمار، حيث أفصح حوالي 44 في المائة عن رضاهم.

المبيان 1: الرضى عن أداء الحكومة في زلزال الحوز

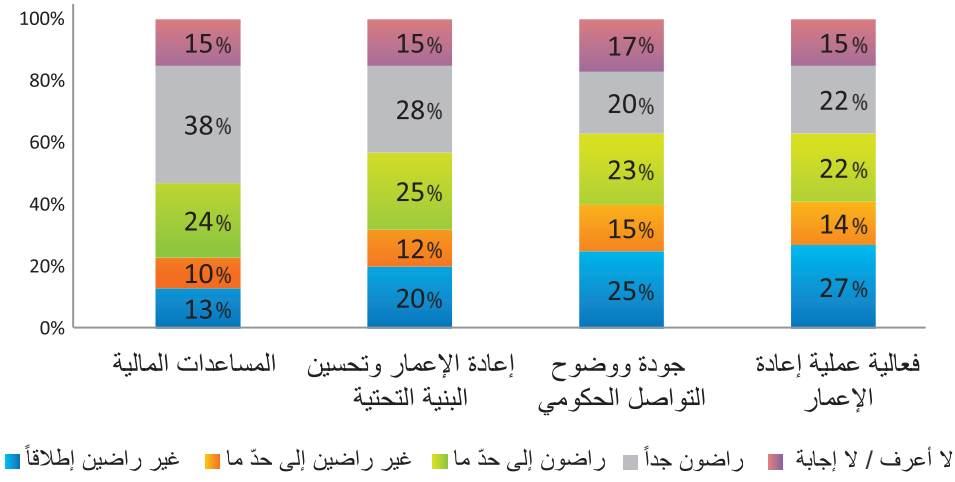

ما الأولويات التي يجب أن تركز عليها الحكومة؟

وفي إطار استشراف أولويات التدخل العمومي في مجال تدبير الكوارث الطبيعية، تم رصد آراء المستطلعين بخصوص المجالات التي يرون أنها تستوجب عناية خاصة لتعزيز حماية حياة المواطنين وممتلكاتهم مستقبلا. وتبرز إجاباتهم، في مجملها، وجود توافق واسع بين المشاركين في هذا الاستطلاع حول الاستعداد المسبق، والبنيات التحتية، وأنظمة الإنذار، وآليات التمويل، والتوعية. وتظهر بيانات الاستطلاع أن 90 في المائة من المستطلعين يعتبرون آليات الاستعداد والاستجابة السريعة ذات أهمية كبيرة (انظر المبيان 2)، بما يشمل تعزيز قدرات فرق الوقاية المدنية، والحفاظ على احتياطيات استراتيجية، وإحداث مراكز قيادة لتدبير حالات الطوارئ. كما يضع 86 في المائة من المستطلعين تعزيز البنية التحتية المقاومة للكوارث ضمن أولويات التدخل، من خلال إجراءات من قبيل تشجيع البناء المقاوم للزلازل، وتحسين أنظمة تصريف المياه، وإحداث ملاجئ آمنة.

وفيما يتعلق بأنظمة الإنذار المبكر، يصنّفها 84 في المائة من المستطلعين ضمن المجالات ذات الأولوية (انظر المبيان 2)، بما يشمل آليات الرصد، ورسم خرائط المخاطر، وإصدار الإنذارات في الوقت المناسب. كما يعتبر 84 في المائة أن آليات التمويل وأنظمة التأمين المرتبطة بالكوارث تكتسي أهمية خاصة، بما في ذلك إحداث صناديق للإغاثة، وتوسيع برامج التأمين، وتوفير دعم مالي مباشر للفئات المتضررة. في حين يبرز 83 في المائة من المستطلعين أهمية التوعية العامة والتكوين في مجال تدبير مخاطر الكوارث (انظر المبيان 2).

المبيان 2: تصورات المستطلعين حول أولويات التدخل الحكومي لتعزيز إدارة مخاطر الكوارث

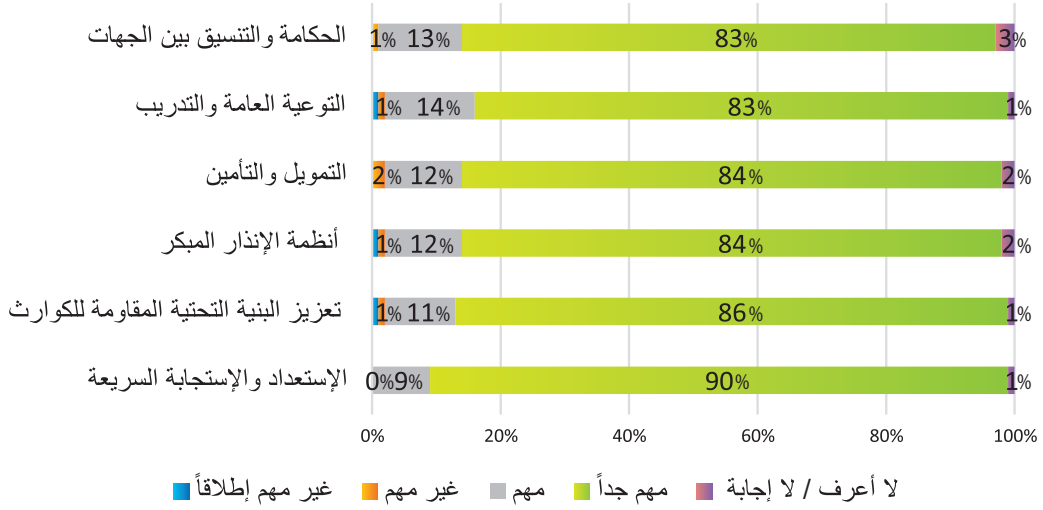

الثقة في قدرات تدبير الأزمات والتنسيق المؤسساتي

إلى جانب تقييمات الأداء وتحديد أولويات التدخل، تم رصد تصورات المستطلعين بشأن عدد من المؤشرات المرتبطة بقدرة المؤسسات على تدبير الكوارث، وجودة التنسيق بين مختلف المتدخلين، ومصداقية المعلومات، وآليات المساءلة ،والرقابة وذلك استنادا إلى تقييمهم لمجموعة من العبارات التي تعكس هذه الأبعاد.

أظهرت النتائج أن 65 في المائة من المستطلعين عبّروا عن ثقتهم في قدرة الحكومة على تدبير الكوارث الطبيعية بفعالية (انظر المبيان 3). كما أفاد 58 في المائة من المستطلعين بثقتهم في وضوح وفعالية التواصل الذي قامت به السلطات العمومية، خاصة فيما يتعلق بخطط الإجلاء وإجراءات الطوارئ. وفيما يتعلق بالتنسيق بين مختلف المتدخلين، بما يشمل القطاعات الحكومية، والسلطات

الترابية، وباقي الفاعلين المعنيين، رأى 58 في المائة من المستطلعين أنه لم يحقق دائماً النجاعة المطلوبة في تدبير الكوارث. أما بخصوص مصداقية المعلومات الرسمية خلال فترات الكوارث، فقد اعتبر 65 في المائة من المستطلعين أنها كانت موثوقة، سواء تعلق الأمر بتقدير الأضرار أو تحديد المناطق المتضررة أو تتبع عمليات التدخل. ويعكس هذا المعطى تحولا نسبيا مقارنة بما أظهره تقرير زلزال الأطلس الكبير (2024)، الذي أبرز بيئة معلوماتية أكثر تعقيدا اتسمت بتعدد القنوات وتفاوت مستويات الثقة فيها. فقد أشار التقرير(2024) إلى أن شبكات التواصل الاجتماعي (66 في المائة) والقنوات التلفزية (51 في المائة) شكّلت المصدرين الرئيسيين للمعلومات لدى المواطنين خلال الأزمة. غير أن هذا الاعتماد المكثف على الفضاء الرقمي ترافق مع انتشار واسع للأخبار الزائفة (85 في المائة)، حيث صرّح المستطلعين آنذاك بمصادفتهم لمعلومات مضللة، مما أثر على تقييم مصداقية المعلومات المتداولة.

في المقابل، سجّل 75 في المائة من المستطلعين هذه السنة (2025) مستوى من الثقة في دور المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية في تقديم الإغاثة والدعم خلال الكوارث الطبيعية. ويتقاطع هذا المعطى مع نتائج تقرير زلزال الأطلس الكبير (2024)، الذي أبرز حضورا قويا وفعالية لافتة لمنظمات المجتمع المدني خلال عمليات الإنقاذ والإغاثة، حيث عبّر المستجوبون المتضررون عن مستويات رضا مرتفعة جدا عن مساهماتها 97) في المائة)، و تلقيهم مساعدات من هذه المنظمات تفوق تلك المقدمة من الجهات الحكومية في بعض الحالات، مما يعزز إدراكها كفاعل أساسي في تدبير الكوارث.

وفيما يرتبط بآليات المساءلة والرقابة، رأى 50 في المائة من المستطلعين هذه السنة (2025) أن هناك نظما قائمة للحد من سوء استخدام المساعدات والموارد خلال مرحلة التعافي. وتكتسب هذه النتيجة أهمية خاصة عند مقارنتها بنتائج تقرير زلزال الأطلس الكبير (2024)، الذي أظهر انتشار تصورات سلبية بخصوص شفافية تدبير المساعدات، حيث اعتبر 90 في المائة من المستطلعين أن سرقة المساعدات أو التلاعب بها ظواهر منتشرة أو منتشرة جدا، إلى جانب وجود اختلالات في طريقة توزيع الموارد. كما بيّنت المعطيات أن حوالي 76 في المائة من المستطلعين يرون أن احتكار توزيع المساعدات منتشر، مع تسجيل مخاوف واضحة مرتبطة بسوء التدبير والاستغلال خلال الأزمة.

المبيان 3: تصورات المستطلعين حول فعالية تدبير الكوارث والتنسيق المؤسساتي والتواصل

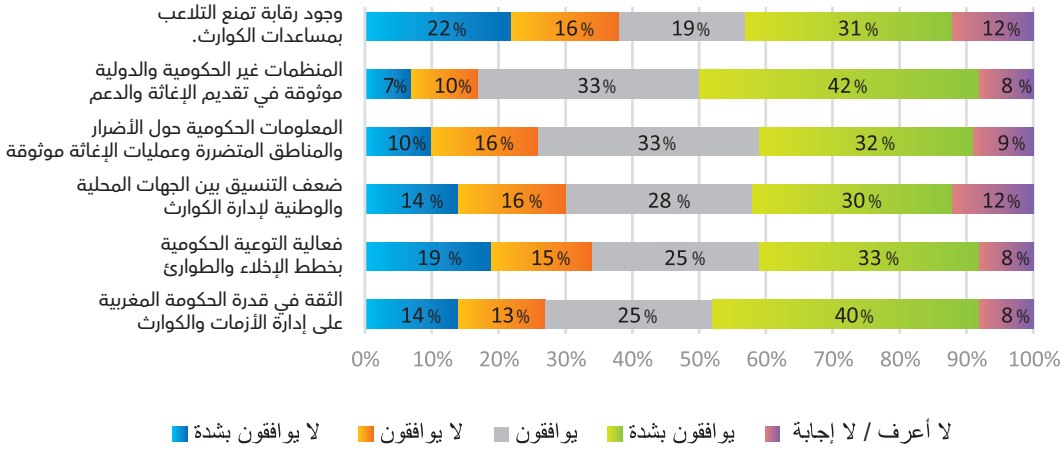

تصورات المواطنين بشأن تدبير الكوارث في جهة مراكش-آسفي

من أجل رصد الفوارق الجهوية في التصورات، تم تحليل إجابات المستطلعين في جهة مراكش-آسفي بشكل مستقل، والتي تمثل حوالي 13 في المائة من مجموع العينة (نحو 235 مستطلعا). وتهدف هذه المقارنة إلى معرفة تصورات المواطنين في هذه الجهة التي تعرضت للزلزال ومقارنتها مع باقي الجهات.

تقييم استجابة الحكومة

على مستوى المساعدات المالية، سجّل 59 في المائة من المستطلعين في جهة مراكش-آسفي رضاهم عن التدخلات المقدمة (انظر المبيان 4). يمكن وضع هذه النتيجة في سياق ما أظهره تقرير زلزال الأطلس الكبير (2024)، الذي بيّن أن تقييم تدبير الحكومة في نفس الجهة لم يكن مرتفعًا بشكل كبير، حيث عبّر حوالي 42 في المائة فقط من المستطلعين عن مستوى مرتفع من الرضا.

وفيما يتعلق بإعادة الإعمار وتحسين البنية التحتية، أفاد 54 في المائة من المستطلعين بوجود مستوى من الرضا (انظر المبيان 5). أما بخصوص جودة التواصل الحكومي، فقد أشار 42 في المائة من المستطلعين إلى عدم رضاهم عن هذا الجانب (انظر المبيان 6). وفيما يرتبط بسرعة وفعالية عملية إعادة الإعمار، أفصح 45 في المائة من المستطلعين في الجهة عن عدم رضاهم (انظر المبيان 7).

المبيان 4: الرضى عن المساعدات المالية

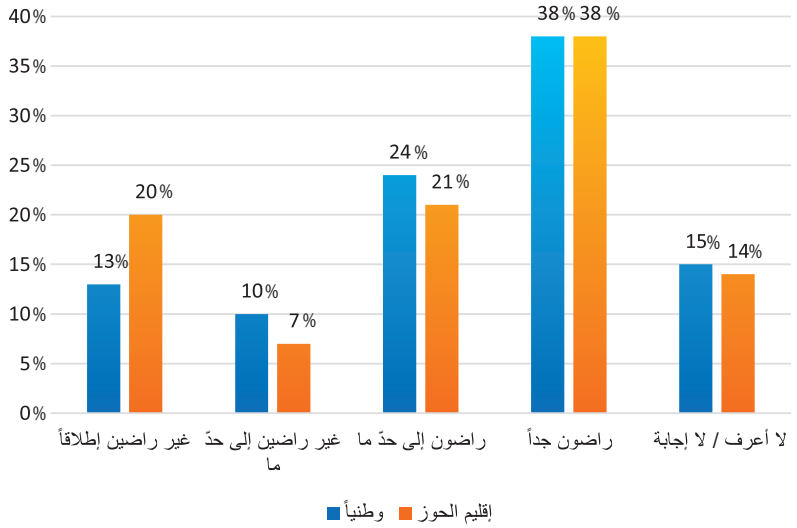

المبيان 5: الرضى عن إعادة إعمار وتحسين البنية التحتية المحلية

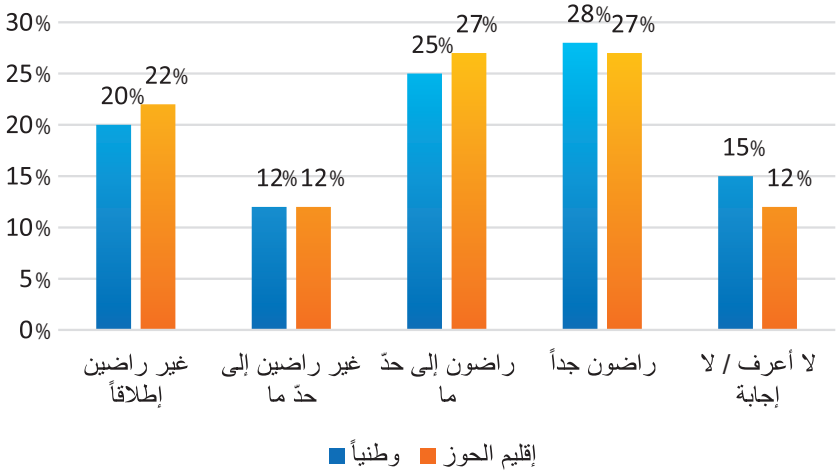

المبيان 6: الرضى عن جودة ووضوح التواصل الحكومي

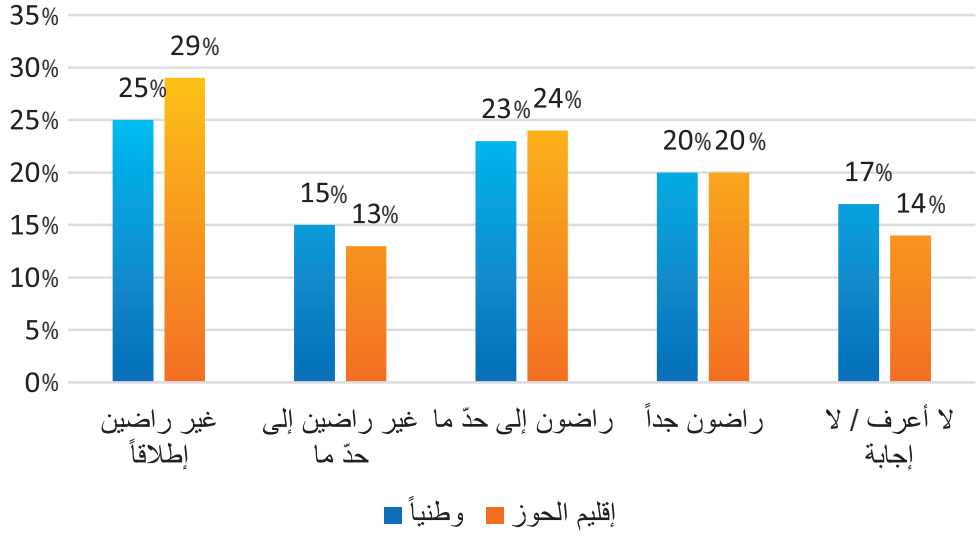

المبيان 7: الرضى عن فعالية عملية إعادة الإعمار

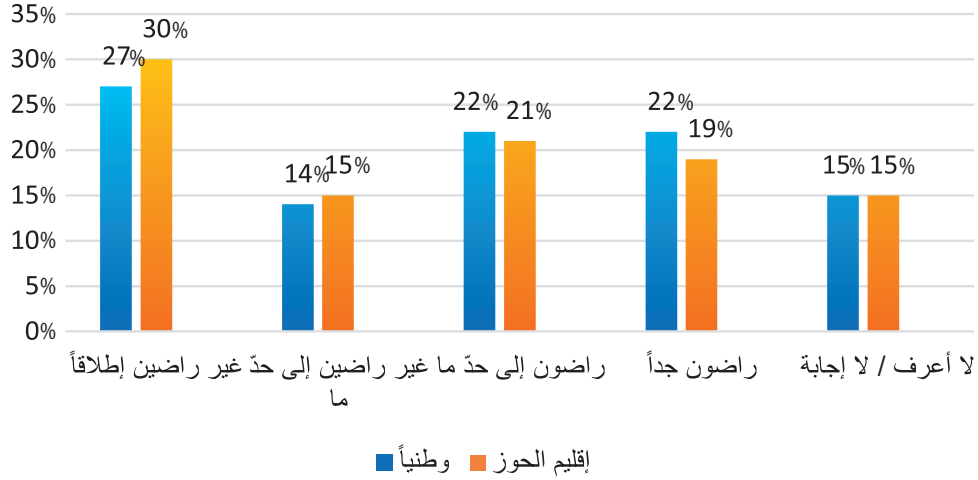

أهمية إجراءات تدبير الكوارث الطبيعية مستقبلا

وتتقارب المعطيات المسجلة على مستوى جهة مراكش-آسفي مع النتائج الوطنية فيما يتعلق بأهمية التدابير المرتبطة بتدبير الكوارث الطبيعية مستقبلا. وقد اعتبر 86 في المائة من المستطلعين أن آليات الاستعداد والاستجابة السريعة تكتسي أهمية كبيرة (انظر المبيان 8). كما قيّم المستطلعون عددا من التدابير الأخرى بدرجة أهمية مرتفعة، لاسيما تعزيز البنية التحتية المقاومة للكوارث، وتطوير أنظمة

الإنذار المبكر، وتعزيز آليات التمويل، وترسيخ التوعية العامة وتحسين التنسيق في مجال الحكامة، بنسب تراوحت بين 81 و86 في المائة (انظر المبيانات 9 و10 و11 و12 و13).

المبيان 8: أهمية الاستعداد والاستجابة السريعة

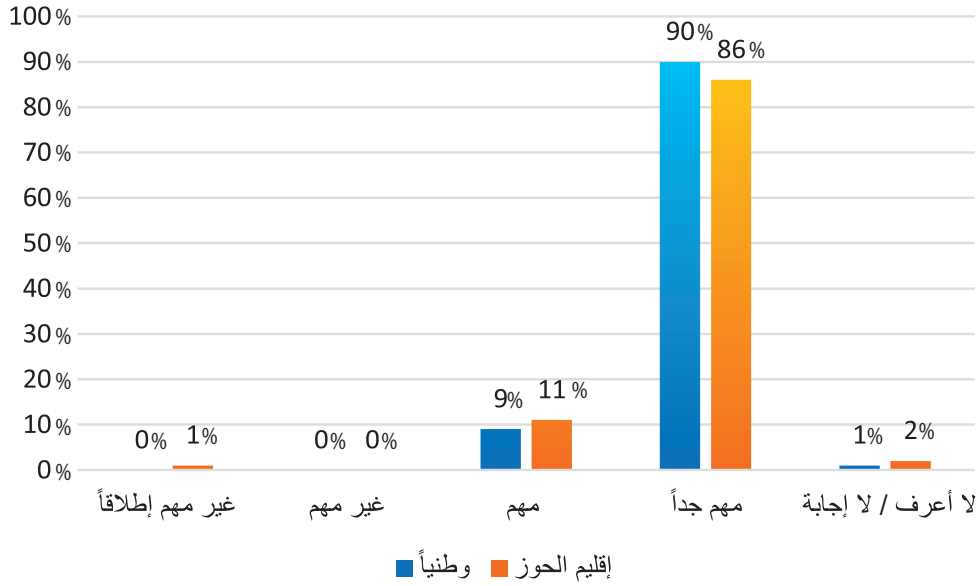

المبيان 9: أهمية تعزيز البنية التحتية المقاومة للكوارث

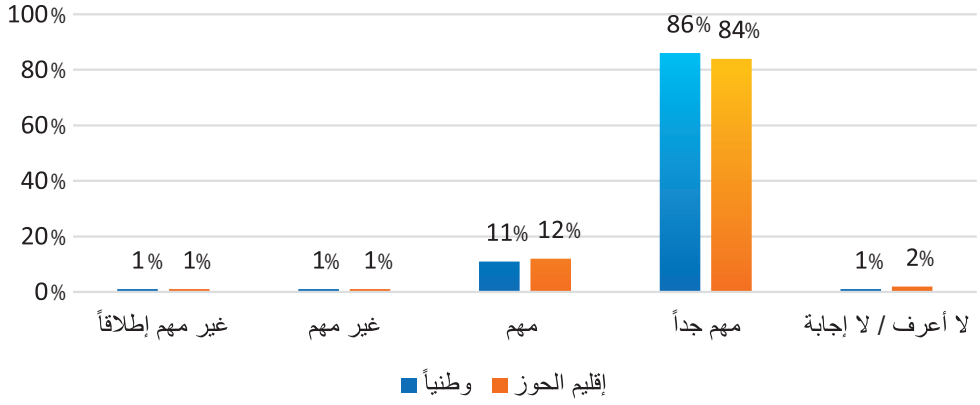

المبيان 10: أهمية نظام الإنذار المبكر

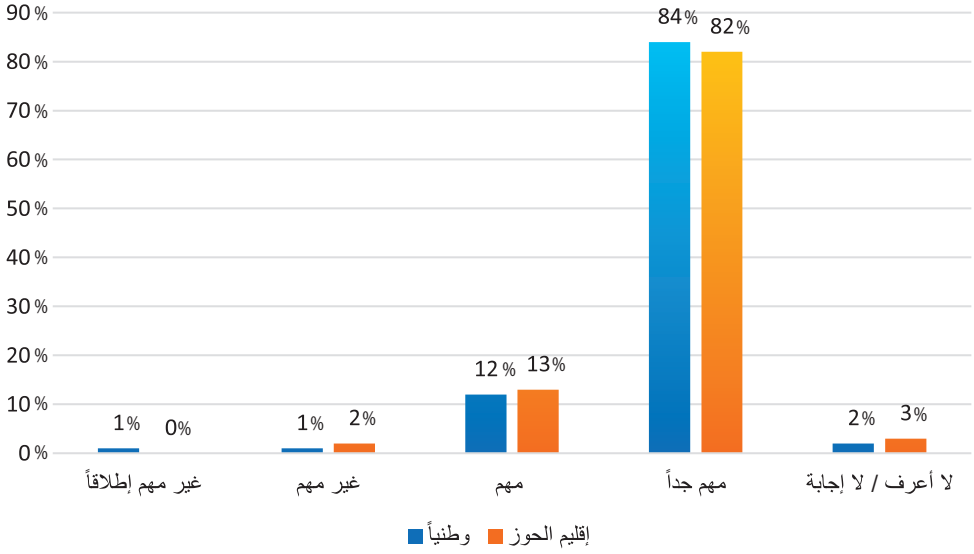

المبيان 11: أهمية تعزيز أليات التأمين والتمويل

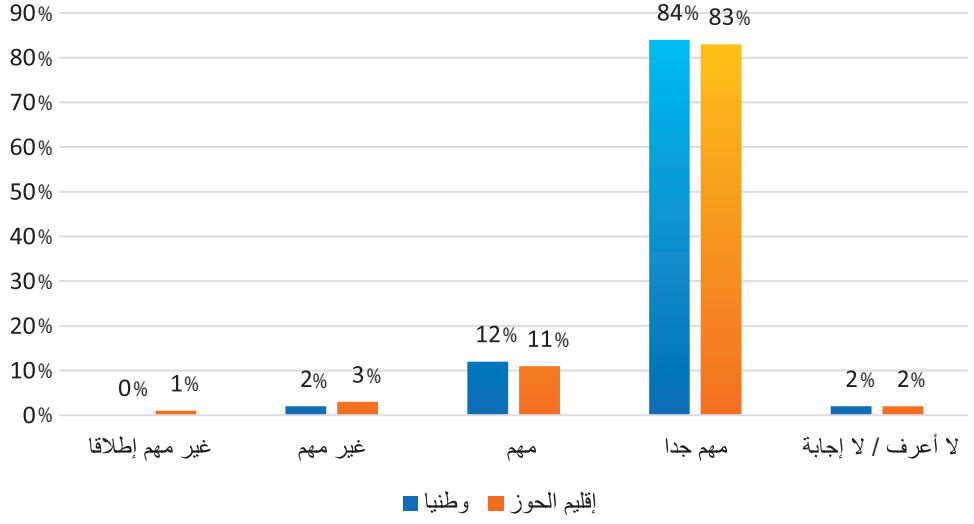

المبيان 12: أهمية التوعية العامة والتدريب

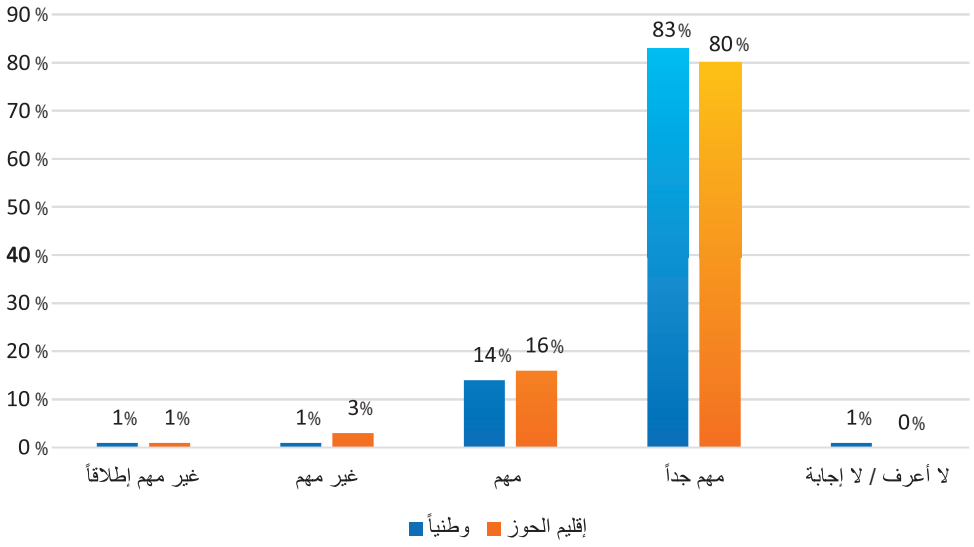

المبيان 13: أهمية الحكامة والتنسيق المؤسساتي

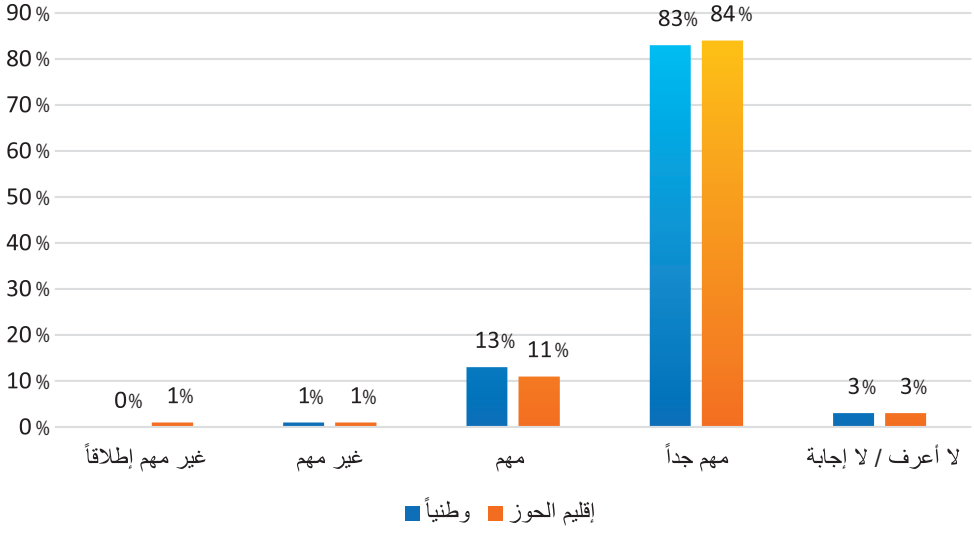

تدبير الأزمات والثقة المؤسساتية

أظهرت المعطيات المسجلة على مستوى جهة مراكش-آسفي أن 68 في المائة من المستطلعين عبّروا عن ثقتهم في قدرة الحكومة على تدبير الكوارث الطبيعية بفعالية (انظر المبيان 14). وفيما يتعلق بالتواصل، أفاد 36 في المائة من المستطلعين بعدم ثقتهم في وضوح وفعالية المعلومات الرسمية المرتبطة

بخطط الإجلاء وإجراءات الطوارئ (انظر المبيان 15). أما فيما يتعلق بالتنسيق، فقد اعتبر 33 في المائة من المستطلعين أن التعاون بين مختلف المتدخلين لا يرقى دائما إلى مستوى النجاعة المطلوبة في تدبير الكوارث (انظر المبيان 16). وفيما يرتبط بآليات المساءلة والرقابة، سجّل 52 في المائة من المستطلعين توفرها للحد من سوء استخدام المساعدات خلال مرحلة التعافي، مقابل 36 في المائة عبّروا عن موقف مخالف (انظر المبيان 17). وفي السياق نفسه، أبدى 79 في المائة من المستطلعين ثقتهم في دور المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية في تقديم الدعم خلال الكوارث الطبيعية (انظر المبيان 18).

المبيان 14: الموافقة على قدرة الحكومة على تدبير الأزمات

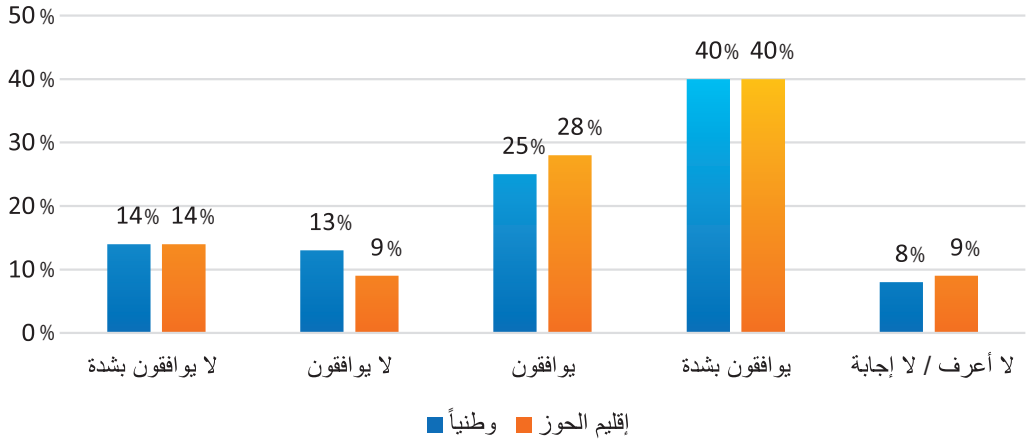

المبيان 15: الموافقة على التواصل في حالات الطوارئ والاستعداد لها

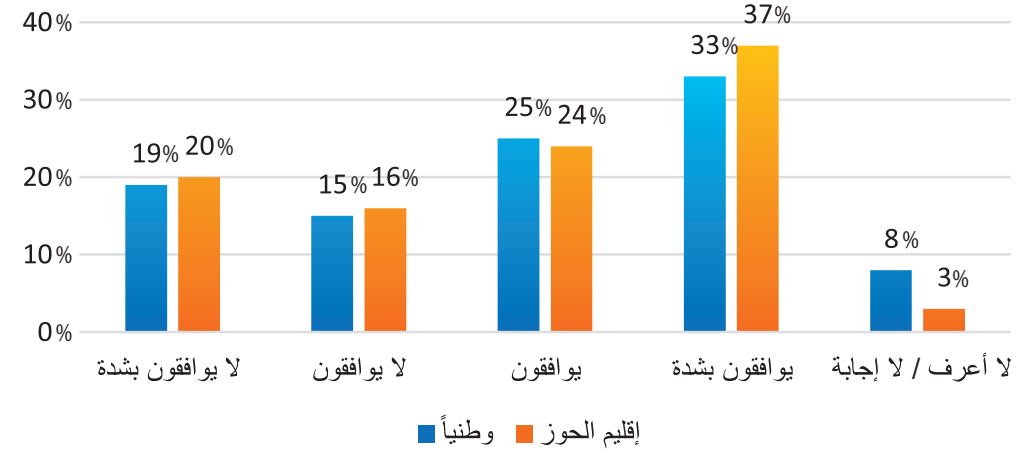

المبيان 16: الموافقة على تنسيق تدبير مخاطر الكوارث

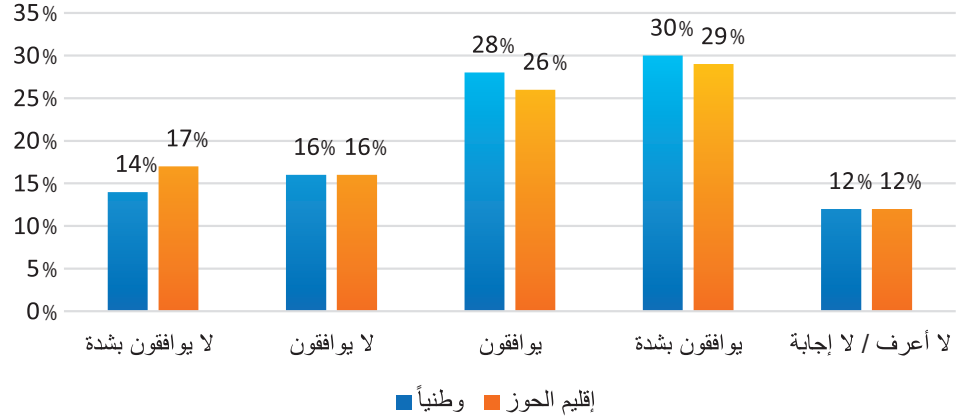

المبيان 17: الموافقة على آليات المساءلة والرقابة على تدبير الموارد

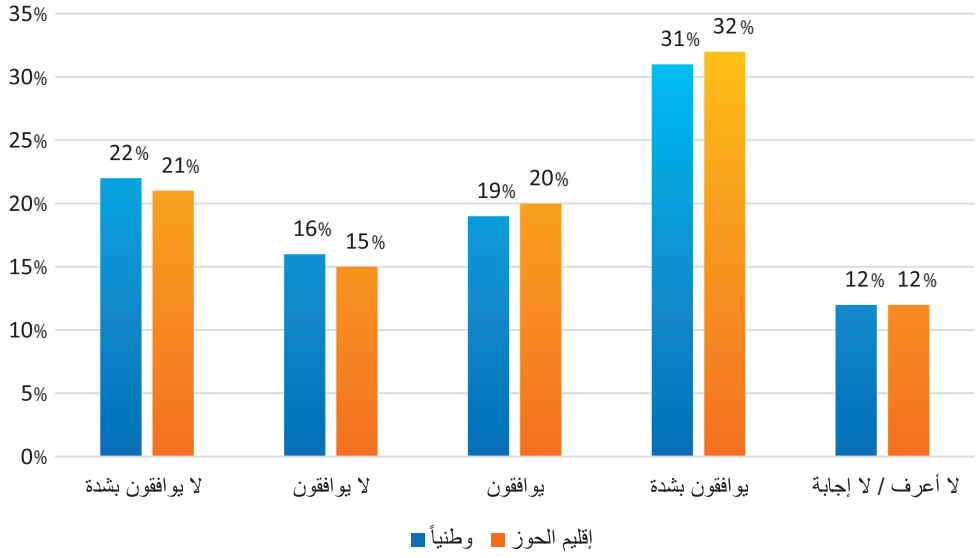

المبيان 18: الموافقة على تلقي مساعدات من منظمات غير حكومية ومساعدات دولية في مجال الكوارث

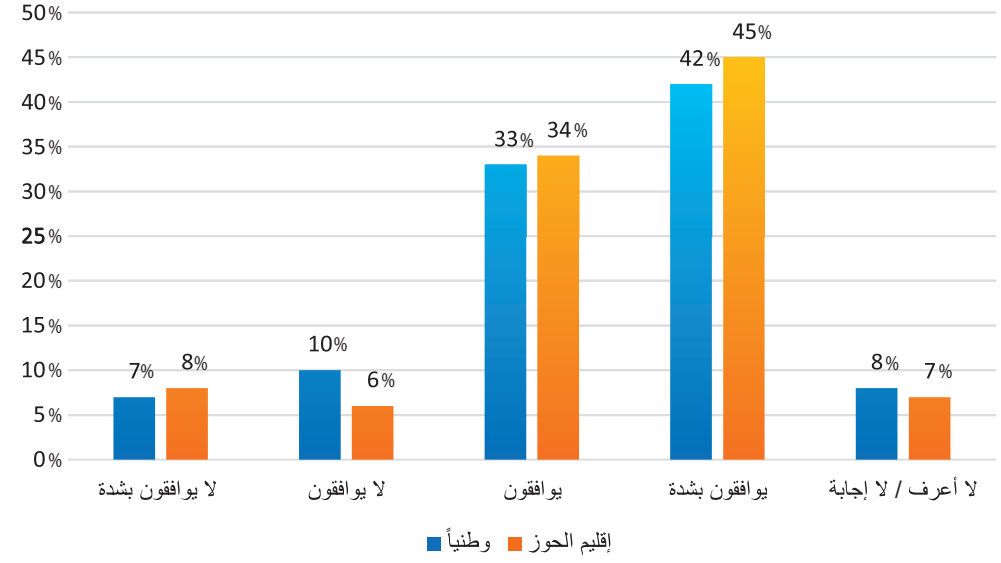

المحور الثاني: الثقة السياسية

تعرض نتائج موجة سنة 2025 من مؤشر الثقة في المؤسسات معطيات حول مستويات الثقة السياسية. وتبرز هذه النتائج تفاوتا في مستويات الثقة حسب طبيعة المؤسسات والأدوار التي تضطلع بها، مع تسجيل استمرارية في نفس الاتجاهات العامة التي تم رصدها في الموجات السابقة للمؤشر، لا سيما فيما يتعلق بمستويات ثقة عالية في المؤسسات الغير المنتخبة ومستويات ثقة متوسطة في مؤسسات الخدمات ومستويات ثقة متدنية إلى متوسطة في المؤسسات المنتخبة.

وعلى غرار الموجات السابقة، يرصد مؤشر الثقة في المؤسسات تمثلات وسلوكات المواطنين في المؤسسات السياسية في البلد من خلال خمس أنواع من المؤسسات: (1) المؤسسات المنتخبة (الوطنية والمحلية); (2) المؤسسات غير المنتخبة والتي تضم مؤسسات سيادية مثل الجيش والشرطة، ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ووزارة الداخلية; (3) مؤسسات الخدمات (الصحة والتعليم); (4) مؤسسات الوساطة (المجتمع المدني والنقابات) ; أخيرا (5) القطاع الخاص.

المؤسسات المنتخبة

تشكل الثقة في المؤسسات المنتخبة الوطنية أحد العناصر للدعم (political support) والمشروعية السياسية (legitimacy). فكلما ارتفعت الثقة في المؤسسات المنتخبة كلما عززت من المشاركة المدنية وقدرة المواطنين على التعبير (Voice) في إطار سلمي. فالمجتمعات التي تمتلك مؤسسات منتخبة قوية يثق فيها المواطنون تكون أكثر استقرارا على المدى المتوسط والبعيد[2]. وبشكل عام، تشمل هذه المؤسسات الحكومة باعتبارها الجهاز التنفيذي المكلف بتنفيذ السياسات العمومية، والبرلمان باعتباره سلطة تشريعية تضطلع بوضع القوانين وممارسة الرقابة على العمل الحكومي من خلال آليات التقييم والمساءلة وفقًا لمقتضيات الدستور. كما تؤدي الأحزاب السياسية دورا في تأطير التمثيل السياسي والمساهمة في بلورة الاختيارات العمومية عبر المشاركة في العملية الانتخابية وتشكيل الأغلبية والمعارضة داخل المؤسسات.

2 Zmerli ,S .(2022) .Political trust .In Encyclopedia of quality of life and well-being research) pp.(1-4 . Cham :Springer International Publishing.

المؤسسات المنتخبة الوطنية

وبشكل عام، تكشف نتائج موجة 2025 المتعلقة بالمؤسسات المنتخبة الوطنية عن تباين واضح في اتجاهات الثقة بين المؤسسات السياسية. فقد تراجعت الثقة في الحكومة من 49 في المائة سنتي 2021 و2022، أي في الفترة التي أعقبت الانتخابات التشريعية لسنة 2021، إلى 44 في المائة سنة 2023، ثم إلى 41 في المائة سنة 2025. في المقابل، سجّلت الثقة في البرلمان منحى تصاعديا، إذ انتقلت من 29 في المائة سنة 2021 إلى 42 في المائة سنتي 2022 و2023، لتبلغ 48 في المائة سنة 2025، وهو أعلى مستوى لها ضمن موجات المؤشر. وبذلك تتجاوز الثقة في البرلمان الثقة في الحكومة بسبع نقاط، وهو ما لم يسجل منذ موجة 2020. أما الأحزاب السياسية، فقد تراجعت الثقة فيها من 39 في المائة سنة 2022 إلى 34 في المائة سنة 2023، قبل أن تستقر نسبيًا عند 35 في المائة سنة 2025، لتظل في المرتبة الأخيرة، منفردة أو مناصفة، في جميع الموجات. وتجدر الإشارة إلى أن النسب الواردة في هذا المبيان محتسبة على إجمالي العينة، بإدراج إجابات «لا أعرف/رفض الإجابة»(للتفصيل، انظر فقرة «معالجة إجابات «لا أعرف» و«رفض الإجابة» وقاعدة احتساب النسب» ضمن قسم منهجية البحث).

المبيان 19: المؤسسات المنتخبة الوطنية

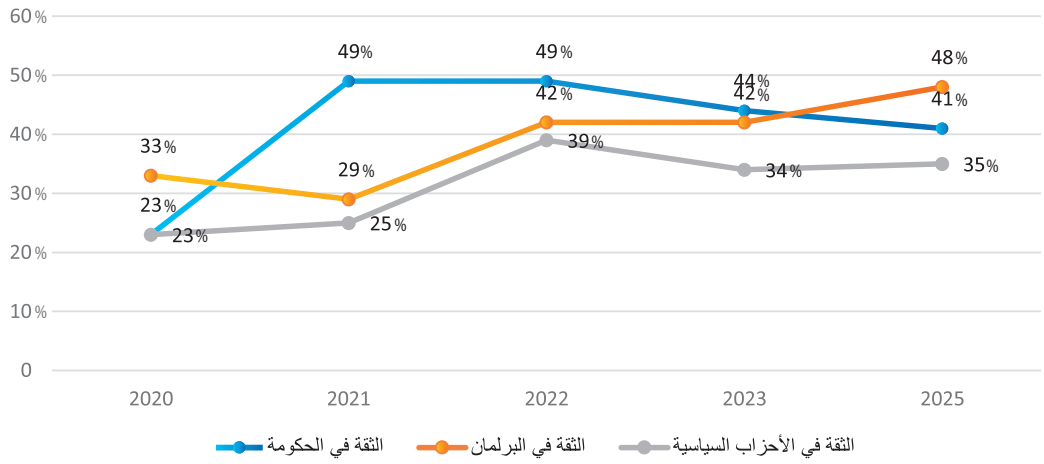

المؤسسات المنتخبة المحلية

تعدّ المؤسسات المنتخبة المحلية في المغرب مكوّنا أساسيا في تفعيل الحكامة الترابية وتدبير الشأن العام على المستوى المحلي، حيث تضطلع بدور أساسي في تنزيل السياسات العمومية وتقريب

الخدمات من المواطنين في إطار اللامركزية. وتُعدّ الثقة في المؤسسات المنتخبة المحلية، بما في ذلك المجالس الجماعية ورؤساء الجماعات والبرلمانيين، علاقة تفاعلية قائمة على تقييم للأداء في سياق «القرب المؤسساتي»، حيث تُبنى مشروعيتها على نجاعة الخدمات العمومية وتنزيل السياسات الترابية. فالثقة تتعزز بشكل أقوى حينما يلمس المواطن نزاهة المساطر، ومصداقية الالتزامات السياسية عبر مطابقة الأفعال للوعود المعلنة، والإنصاف في المعاملة الإدارية بعيدا عن التمييز، بينما تتآكل هذه الرابطة فور تفشي تصورات الفساد، أو تغليب المصالح الشخصية والحزبية الضيقة، أو غياب قنوات التواصل والإشراك الفعلي للمواطنين في اتخاذ القرار. ويخلق هذا التفاعل المباشر ما يُعرف بـ «مفارقة القرب»، حيث يضع التواصل اليومي هؤلاء الفاعلين تحت مجهر المساءلة الدقيقة والرقابة الدائمة، مما يجعل الاستجابة السريعة للانشغالات المحلية والشفافية في تدبير الموارد محددين حاسمين لتعزيز الشرعية السياسية وتقليص الفجوة المؤسساتية.

تُظهر المعطيات المتعلقة بالمؤسسات المنتخبة المحلية تسجيل مستويات متفاوتة من الثقة (انظر المبيان 20). فقد بلغت نسبة الثقة في المجالس الجماعية 48 في المائة. وبخصوص الثقة في النواب البرلمانيون على مستوى الدائرة، سجّل 37 في المائة من المستطلعين مستوى من الثقة. أما رؤساء الجماعات، فقد أفاد 42 في المائة من المستطلعين بثقتهم.

المبيان 20: المؤسسات المنتخبة المحلية

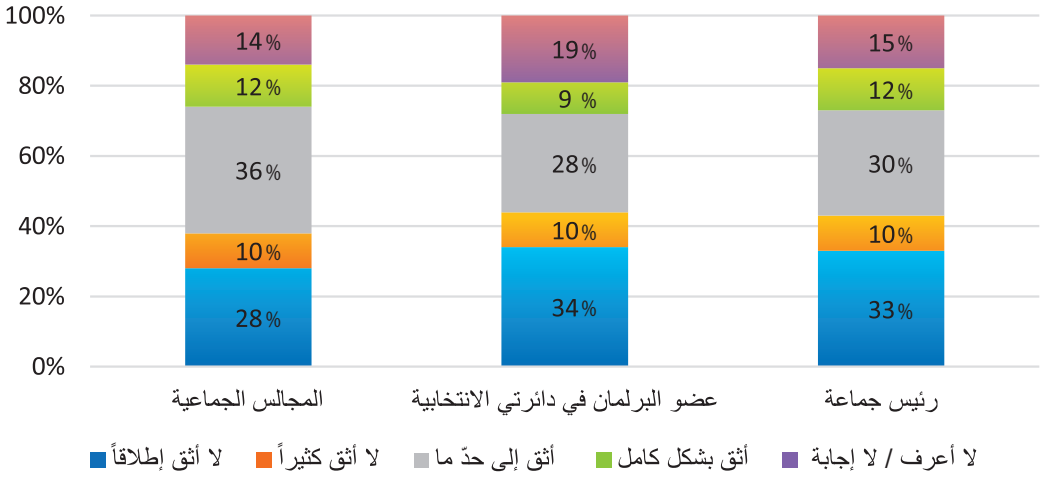

المؤسسات غير المنتخبة

- المؤسسات السيادية

إن الثقة في المؤسسات السيادية ترتبط بشكل وثيق بمدى بإدراك المواطنين لفعاليتها ونزاهتها وعدالتها الإجرائية. ففيما يتعلق بوزارة الداخلية (والأجهزة الأمنية)، فإن بناء هذه الثقة لا يقتصر على خفض معدلات الجريمة فقط، بل يشمل أيضًا ترسيخ الشعور بالأمن عبر ممارسات تقوم على الإنصاف واحترام القانون. فكلما تعزز إحساس المواطنين بالحماية واطمأنوا إلى نوايا هذه الأجهزة، ارتفع مستوى الثقة فيها، بينما يؤدي ضعف الأداء أو تفشي الفساد إلى تقويض هذه الثقة بشكل مباشر. أما على مستوى المؤسسة القضائية، فتتأسس الثقة على جملة من المحددات الأساسية، من بينها غياب الفساد، واحترام حقوق الإنسان، وضمان تكافؤ الولوج إلى العدالة، والحد من مظاهر المحسوبية؛ إذ إن ترسيخ صورة القضاء كمؤسسة شفافة ومحايدة يعزز ثقة المواطنين، في حين أن التجارب المرتبطة بالتمييز أو الرشوة تسهم في إضعافها. كما يشكل حياد القضاة وفق مبادئ الإنصاف والمساواة عنصرا حاسما في بناء الشرعية القضائية. وفيما يخص المؤسسات الدينية، فإن دورها في إنتاج الشرعية الرمزية والأخلاقية، من خلال التأطير الروحي وتعزيز القيم المشتركة، يسهم في دعم الثقة العامة، خاصة عندما يُنظر إليها باعتبارها مستقلة ونزيهة وبعيدة عن التوظيف السياسي.[3]

تُظهر المعطيات الخاصة بهذه المؤسسات غير المنتخبة مستويات مرتفعة من الثقة (انظر المبيان 21). وتبلغ نسبة الثقة في وزارة الداخلية 72في المائة، مقابل 76في المائة بالنسبة للقضاء، و75 في المائة لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

3 ibid.

المبيان 21: المؤسسات السيادية

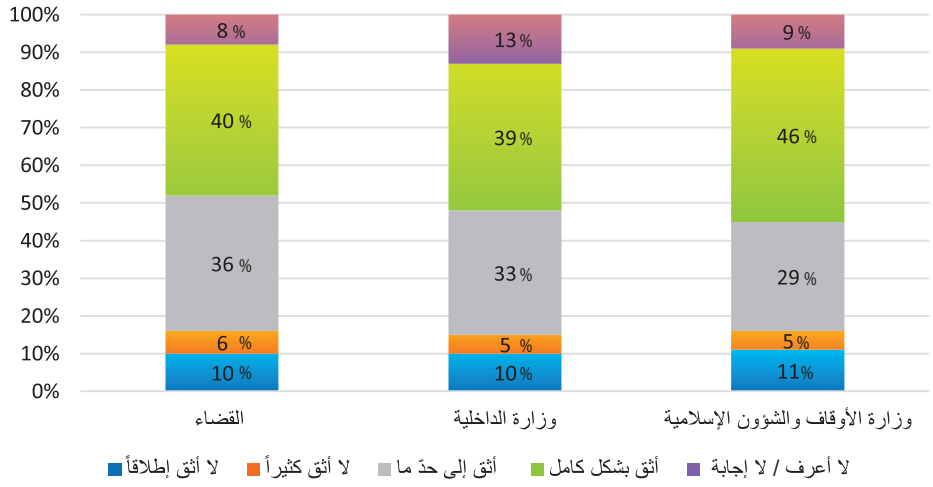

- الأجهزة الأمنية

تُشكّل الأجهزة الأمنية في المغرب جزءا من المنظومة المؤسساتية المرتبطة بتدبير قضايا الأمن والدفاع، بما يهدف إلى حماية وصون سلامة التراب الوطني. وتضم هذه المنظومة مؤسسات من بينها القوات المسلحة الملكية المكلفة بمهام الدفاع عن الوحدة الترابية للدولة، والمديرية العامة للأمن الوطني والدرك الملكي اللذان يضطلعان بمهام حفظ الأمن الداخلي وتطبيق القانون في الوسطين الحضري والقروي. وتؤكد النتائج المتعلقة بالأجهزة الأمنية ارتفاع مستويات الثقة مقارنة بباقي المؤسسات (انظر المبيان 22). وتصل نسبة الثقة في القوات المسلحة الملكية (الجيش) و المديرية العامة للأمن الوطني (الشرطة) إلى 91 في المائة ، ثم الدرك الملكي بنسبة 87 في المائة.

المبيان 22: الأجهزة الأمنية

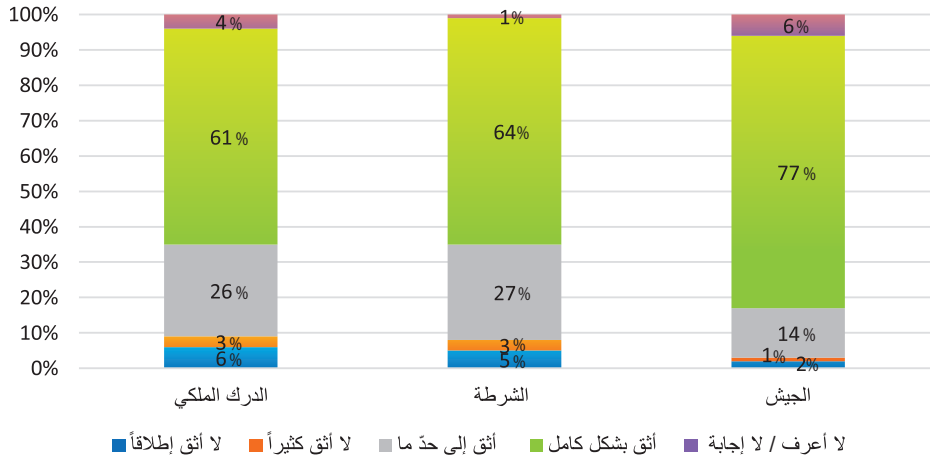

• مؤسسات تقديم الخدمات

تتأسس الثقة في مؤسسات الخدمات العمومية، كقطاعي التعليم والصحة، على تقييم المواطنين لأدائها انطلاقا من مجموعة من المعايير الأساسية، أبرزها النجاعة والفعالية (efficacy))، جودة الأداء (performance)، ومستوى الرضا عن الخدمة (satisfaction))، إلى جانب مدى التزام هذه المؤسسات بقيم الإنصاف، الحياد، وجودة التفاعل مع المرتفقين، وضوح الإجراءات، والاستجابة لحاجيات المواطنين. حيث يشكل هذا التفاعل المباشر إطارا حاسما في بناء الثقة أو تقويضها. غير أن محددات هذه العلاقة تختلف بين قطاعي التعليم والصحة. ففي قطاع التعليم، ترتبط الثقة أساسا بعوامل بنيوية وتراكمية، مثل جودة التعلمات، كفاءة الأطر التربوية، استقرار السياسات التعليمية، وضمان تكافؤ الفرص في الولوج بين الفئات والمجالات، إضافة إلى متغيرات أخرى مثل جودة البنية التحتية، والتواصل بين المؤسسة التعليمية والأسر. أما في قطاع الصحة، فتتحدد الثقة بشكل أكبر بعوامل آنية وملموسة للخدمة تشمل سرعة الولوج إلى العلاج، جودة الرعاية الطبية، توفر الموارد البشرية والتجهيزات، وضمان استمرارية الخدمة، إلى جانب عناصر مهمة مثل احترام كرامة المرضى، جودة التواصل مع الأطر الصحية، وضوح المعلومات المقدمة، والشعور بالأمان أثناء تلقي العلاج. كما تؤثر تكلفة الخدمات وإمكانية تحملها، وغياب التمييز أو المحسوبية في الولوج للعلاج بشكل مباشر على مستويات الرضا والثقة.[4]

4 Brixi ,H ,.Lust ,E & ,.Woolcock ,M .(2015) .Trust ,voice ,and incentives :Learning from local success stories in service delivery in the Middle East and North Africa .World Bank Publications.

سجّل قطاع التعليم سنة 2025 نسبة ثقة بلغت 73 في المائة في مؤسسات التعليم العمومي، فيما سجلت مؤسسات التعليم الخاص نسبة ثقة إجمالية بلغت 69 في المائة . وفي قطاع الصحة، تفيد المعطيات بأن 53 في المائة من المستطلعين لا يثقون في المؤسسات الصحية العمومية، في حين ان 65 في المائة يثقون في المؤسسات الصحية الخاصة (انظر المبيان 23).

المبيان 23: مؤسسات تقديم الخدمات

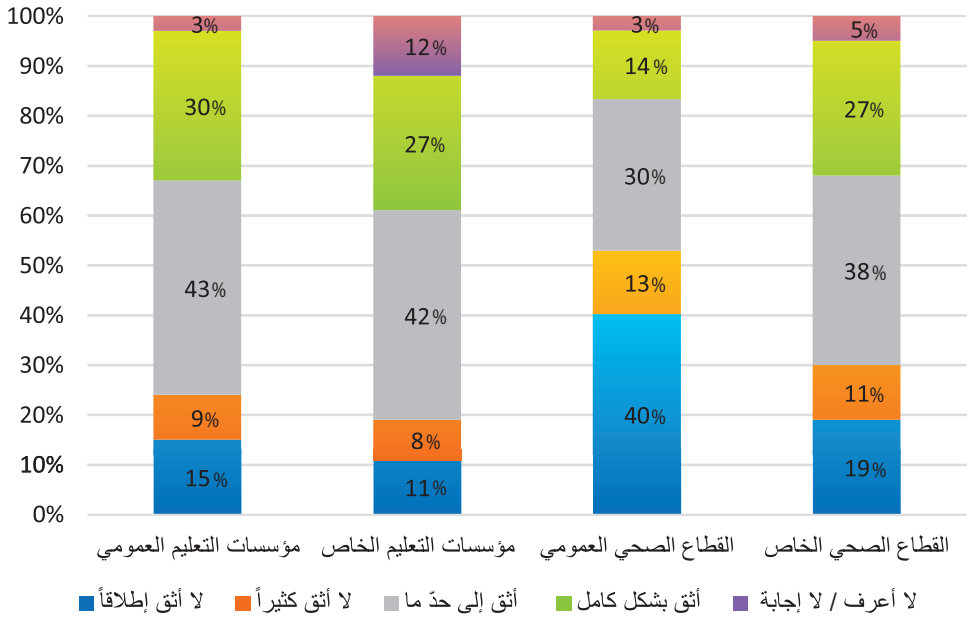

- مؤسسات الوساطة

تؤدي مؤسسات الوساطة، مثل النقابات ومنظمات المجتمع المدني، دورا محوريا في تحويل رأس المال الاجتماعي (social capital) إلى ثقة مؤسساتية مستدامة من خلال الربط الفعال بين الدولة والمجتمع. وتترسخ هذه الدينامية حينما تتبنى هذه المؤسسات قيم النزاهة والشفافية في تدبير الموارد. ويُعد نجاح هذه الوساطة رهينا بمدى قدرتها على ضمان الحكامة الدامجة (inclusive governance) وتفعيل قنوات المساءلة التي تتيح للمواطنين تقييم السياسات والترافع بشأنها. وفي هذا الإطار، يبرز عنصر الاستجابة المؤسسية كعامل حاسم في هذه العلاقة؛ حيث إن غياب التواصل الفعال أو تجاهل المقترحات والآراء المدنية يؤدي مباشرة إلى تآكل الثقة وتعميق الفجوة بين الدولة والمجتمع.

وفي هذا السياق، بلغت نسبة الثقة في جمعيات المجتمع المدني 65 في المائة، مقابل 51 في المائة لدى النقابات العمالية (انظر المبيان 24).

المبيان 24: مؤسسات الوساطة

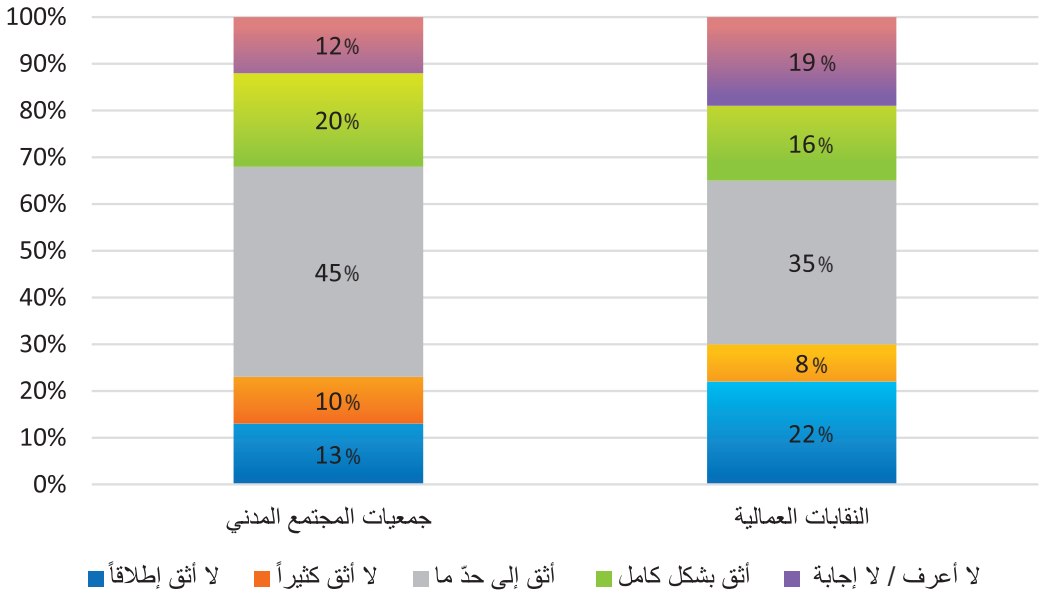

• القطاع الخاص

تقوم العلاقة بين القطاع الخاص والأفراد على الموثوقية وتبادل المنافع، حيث تُعد الثقة عنصرا بنيويا في مختلف المعاملات الاقتصادية، وشرطا أساسيا لاستمرارية النشاط التجاري. وفي هذا الإطار، يشكل بناء سمعة قائمة على جودة الخدمات والشفافية، والالتزام رصيدًا استراتيجيًا للمؤسسات الخاصة، لما يترتب عنه من منافع ملموسة على مستوى استقطاب الزبناء والحفاظ عليهم. إذ إن غياب الثقة يدفع المستهلك إلى البحث عن بدائل في السوق، مما يؤدي إلى فقدان المؤسسة لقاعدتها الزبونية بشكل تدريجي، وهو ما قد ينعكس سلبا على استقرارها المالي وقدرتها على الاستمرار[5]. وفي هذا السياق، سُجّلت نسبة ثقة في البنوك في حدود 69 في المائة، مقابل 60 في المائة لدى الشركات الخاصة (انظر المبيان 25).

5 Njoroge, J. (2026). The Economic Necessity of Trust in the Private Sector.

المبيان 25: البنوك والشركات الخاصة

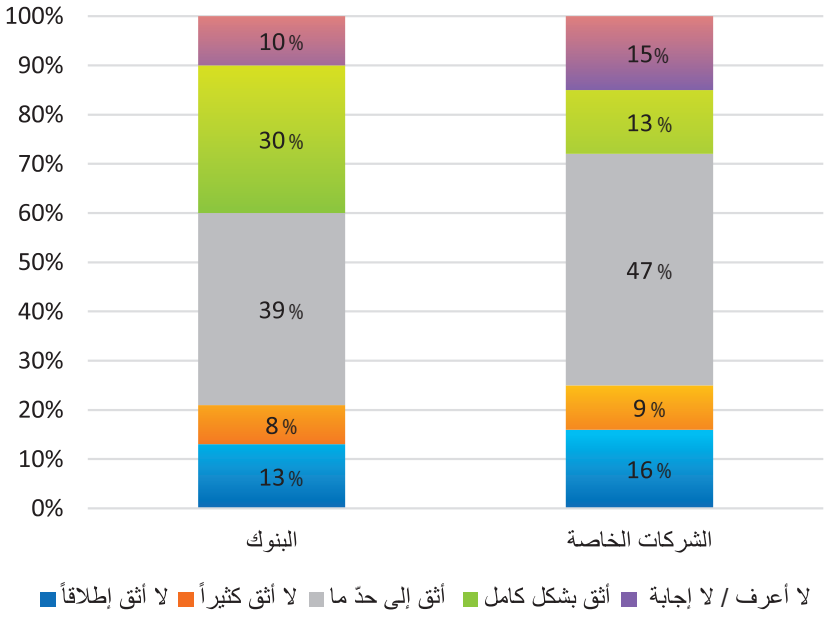

الثقة المدنية والمشاركة السياسية

ترتبط الثقة السياسية والمشاركة المدنية بعلاقة متبادلة، إذ يؤدي ارتفاع الثقة إلى زيادة الإقبال على أشكال المشاركة المؤسسية، مثل التصويت والانخراط في التنظيمات، بينما يدفع تراجعها نحو الاحتجاج أو العزوف. وتتأثر هذه العلاقة بمدى نجاعة السياسات العمومية ووضوح نتائجها، كما تسهم شفافية الإجراءات وتوفر فضاءات التعبير في تعزيز الشعور بالإنصاف والتمثيل، مما يشجع على المشاركة. تعرض معطيات سنة 2025 مؤشرات مرتبطة بالمشاركة المدنية والسياسية، بما يشمل الانخراط في المنظمات، والاهتمام بالشأن السياسي، والرغبة في المشاركة في الانتخابات المقبلة وكذلك الأولويات التي يعتقد المستطلعون أن على الحكومة ادراجها ضمن أولوياتها خلال السنوات الخمس المقبلة.

- الانخراط التنظيمي والمشاركة الانتخابية

تفيد النتائج بأن 5 في المائة من المستطلعين صرّحوا بانتمائهم إلى منظمات المجتمع المدني (انظر المبيان 26)، فيما بلغت نسبة الانتماء إلى الأحزاب السياسية 2 في المائة (انظر المبيان 27). وفيما يتعلق بالاهتمام بالشأن السياسي، أفاد 41 في المائة من المستطلعين بأنهم يتابعونه (انظر المبيان 28).

أما بخصوص الرغبة في المشاركة في الانتخابات المقبلة، تُظهر النتائج ارتفاع نسبة الراغبين في المشاركة من 48 في المائة سنة 2023 إلى 53 في المائة سنة 2025، أي بزيادة خمس نقاط. ويمكن تفسير هذا التطور باقتراب موعد الاستحقاقات الانتخابية في شتنبر 2026 وما يرافقه عادة من تزايد الاهتمام بالشأن السياسي وتكثيف حملات التعبئة والتحسيس بأهمية المشاركة حيث تبدأ الديناميات السياسية في التأثير على مواقف المواطنين قبل موعد الانتخابات بفترة (انظر المبيان 29) .

المبيان 26: العضوية في منظمة غير حكومية

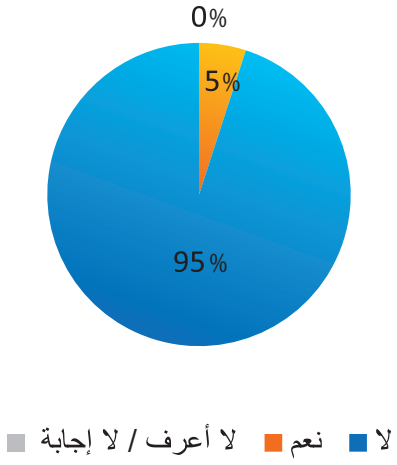

المبيان 27: الانتماء إلى حزب سياسي

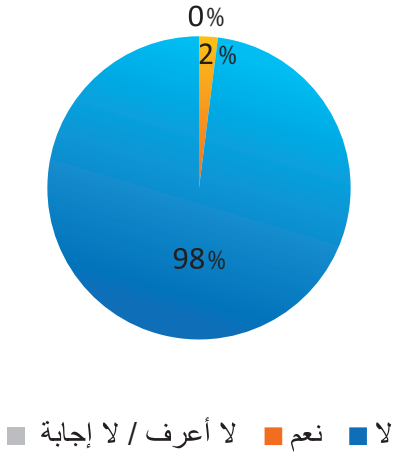

المبيان 28: الاهتمام بالشأن السياسي

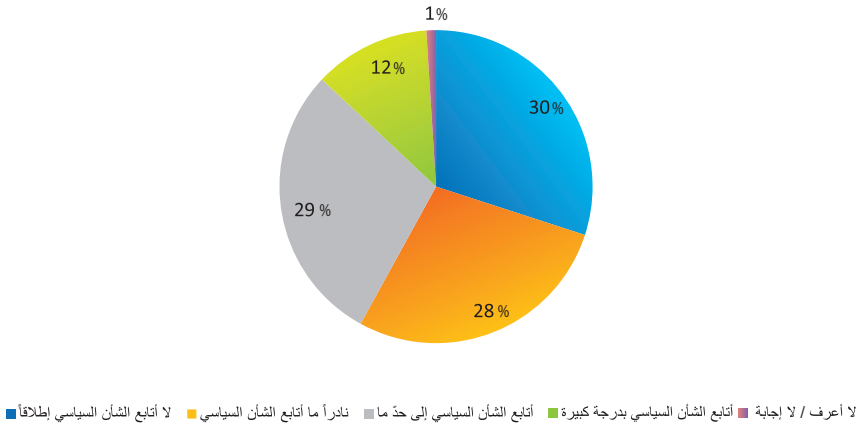

المبيان 29 :الرغبة في المشاركة في الانتخابات المقبلة

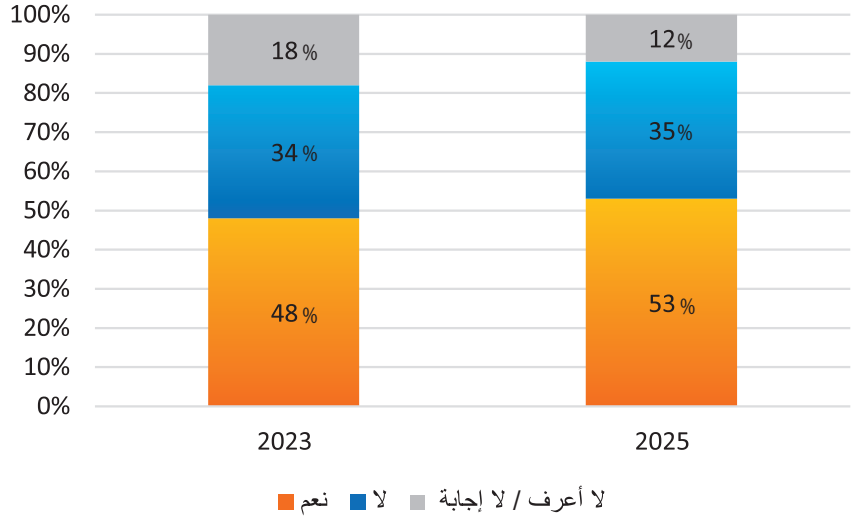

- الاولويات الحالية والمستقبلية

تعكس معطيات الموجة الخامسة من تقرير الثقة في المؤسسات استمرار نفس التوجه بخصوص الأولويات التي يرى المستطلعون أنه ينبغي للحكومة إدراجها ضمن أولوياتها خلال السنوات الخمس المقبلة. بالنسبة للأولوية الأولى، جاء قطاع التعليم في الصدارة بنسبة 29 في المائة، متبوعا بقطاع الصحة بنسبة 25 في المائة، ثم خلق فرص الشغل للشباب بنسبة 18 في المائة، ومكافحة الفساد بنسبة 12 في المائة، في حين توزعت باقي الاختيارات على نسب أقل (انظر المبيان 30). وبخصوص الأولوية

الثانية، احتل قطاع الصحة المرتبة الأولى بنسبة 30 في المائة، يليه التعليم بنسبة 26 في المائة، ثم تشغيل الشباب بنسبة 14 في المائة، ومكافحة الفساد بنسبة 8 في المائة (انظر المبيان 30).

وفيما يتعلق بتقييم الوضع المعيشي سنة 2025، أفاد 56 في المائة من المستطلعين بعدم رضاهم عن الوضع المعيشي الحالي (انظر المبيان 31). في المقابل، تُظهر المعطيات المرتبطة بالتوجه العام للبلاد أن 76 في المائة من المستطلعين عبّروا عن مستوى من الرضا يشمل عددا من الجوانب، من بينها الوضع الاقتصادي، وموقع المغرب على الصعيدين الإقليمي والدولي .

المبيان 30: أولويات الحكومة خلال السنوات الخمس المقبلة

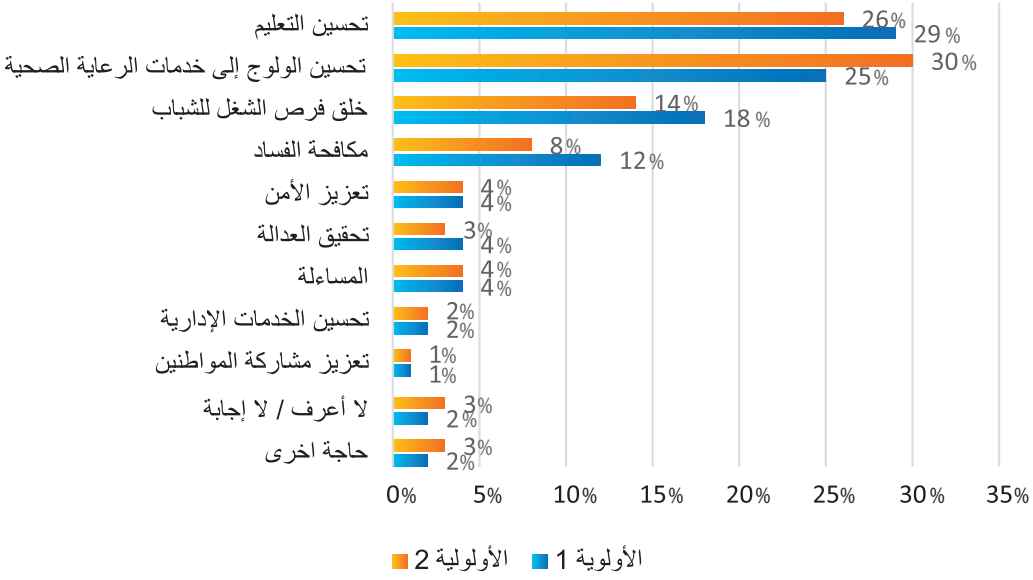

المبيان 31: الرضى عن التوجه المجتمعي العام في المغرب

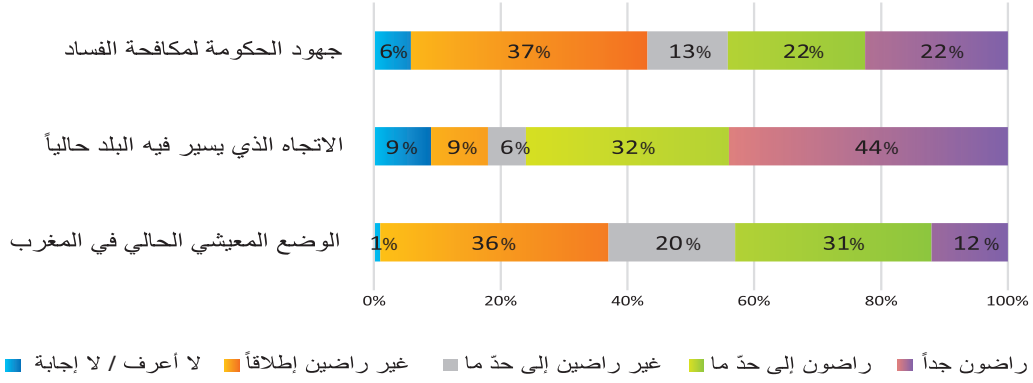

- تصورات الفساد والحكامة

يُعدّ انتشار الفساد من العوامل الأساسية التي تؤثر مباشرة في مستوى الثقة بالمؤسسات، لما يسببه من مساس بقيم النزاهة والحياد والمساواة في الاستجابة لحاجيات المواطنين. فعندما يعتقد المواطنون أن الحصول على الخدمات أو الفرص يرتبط بالعلاقات أو النفوذ، يتراجع الشعور بالعدالة وتكافؤ الفرص، مما يمسّ بمصداقية المؤسسات ويحدّ من قدرتها على العمل بفعالية واستقلالية. وعلى المستوى المؤسساتي، يؤدي الفساد إلى ضعف النجاعة في التدبير وتراجع فعالية التنفيذ، كما يحدّ من المساءلة وربط المسؤولية بالمحاسبة. وينعكس أيضا على تماسك المجتمع، من خلال إضعاف الثقة المتبادلة بين الأفراد والمؤسسات، وتشجيع سلوكيات تقوم على الريع بدل الاستحقاق. أما اقتصاديا، فيساهم الفساد في إضعاف جاذبية مناخ الأعمال وعرقلة الاستثمار.

تُبيّن المعطيات المتعلقة بجهود الحكومة لمكافحة الفساد أن 50 في المائة من المستطلعين أفادوا بعدم رضاهم عن أداء الحكومة في هذا المجال (انظر المبيان 31). فيما يتعلق بتصورات انتشار الرشوة، تشير النتائج إلى أن 85 في المائة من المستطلعين يعتبرونها منتشرة في المغرب (انظر المبيان 32).

المبيان 32: تصورات المواطنين عن انتشار الرشوة في المغرب

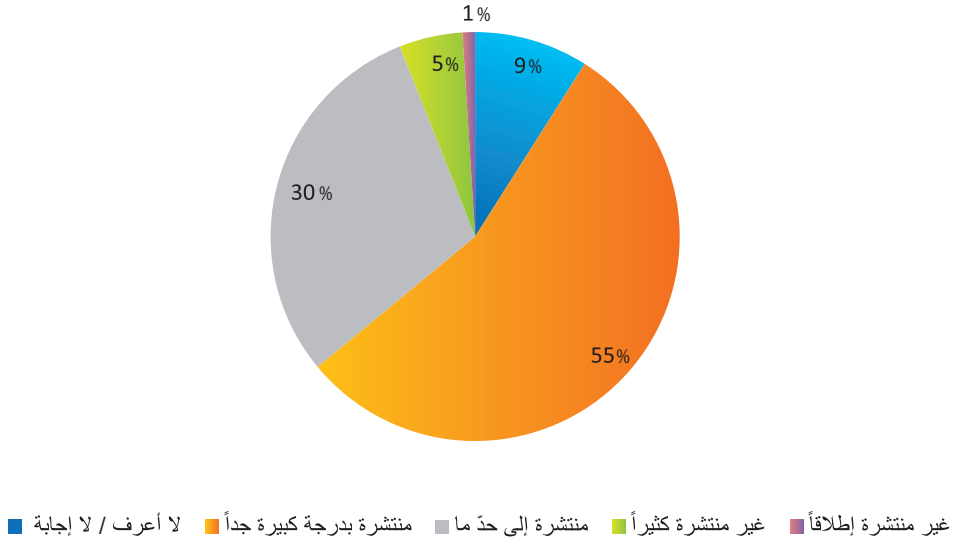

• احترام حقوق الإنسان

تُشكل الحقوق والحريات الأساسية إطارا مرجعيا لضمان مشروعية الفعل العمومي (public action)، من خلال تأطير مشاركة المواطنين في بلورة الإرادة الجماعية على أساس المساواة، والشفافية، وسيادة القانون. ولا تقتصر هذه الحقوق على بعدها القانوني، بل تؤدي وظيفة تنظيمية في هيكلة الفضاء العمومي، عبر تمكين المواطنين من التعبير، والتنظيم، والولوج إلى المعلومات. كما يرتبط ضمان الحقوق المدنية والسياسية، خاصة الحق في التصويت، وحرية التعبير، وحرية التنظيم، بتطوير مؤسسات أكثر استقرارا وشفافية وفعالية، نظرا لدورها في دعم المشاركة وتمكين المواطنين من تتبع وتقييم السياسات العمومية. في المقابل، يؤدي تقييد هذه الحقوق أو تطبيقها بشكل غير متكافئ إلى إضعاف المشاركة وتقويض الثقة، بما يحدّ من فعالية النسق الديمقراطي.

وفي هذا السياق، تُظهر نتائج سنة 2025 أن 14 في المائة من المستطلعين اعتبروا ان حقوق الانسان تحترم بشكل كبير، في حين قال 50 في المائة انها تحظى بمستوى متوسط من الاحترام، بينما يعتقد 20 في المائة انه لا يتم احترامها على الإطلاق (انظر المبيان 33).

المبيان 33: احترام حقوق الإنسان في المغرب

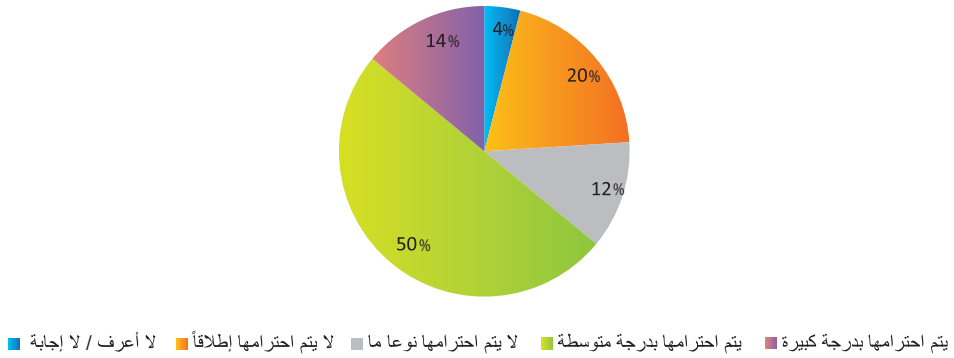

• أشكال المشاركة البديلة

إلى جانب الانخراط في المؤسسات والمشاركة الانتخابية، يقيس مؤشر الثقة في المؤسسات أيضا أشكال المشاركة السياسية غير الانتخابية المرتبطة بقضايا محددة. وتشمل هذه الأشكال الوقفات الاحتجاجية، وتوقيع العرائض، والمقاطعات الاقتصادية، والتعبير السياسي عبر الوسائط الرقمية. وتوفر هذه الأنماط من المشاركة مؤشرا مهما على الكيفية التي يعبّر بها المواطنون عن مطالبهم خارج

القنوات التمثيلية الرسمية. وفي هذا الإطار، شارك نحو 20 في المائة من المستطلعين سنة 2025 في وقفات احتجاجية، وسجلت نسبة توقيع العرائض بشكل فردي 5 في المائة مقابل 4 في المائة قاموا بتوقيع عرائض باسم جمعيات . كما أفاد 38 في المائة من المستطلعين بمشاركتهم في مقاطعات اقتصادية . في حين تظل مشاركة المحتوى السياسي عبر الإنترنت محدودة نسبيا، حيث بلغت 17 في المائة (انظر المبيان 34).

المبيان 34: المشاركة المدنية

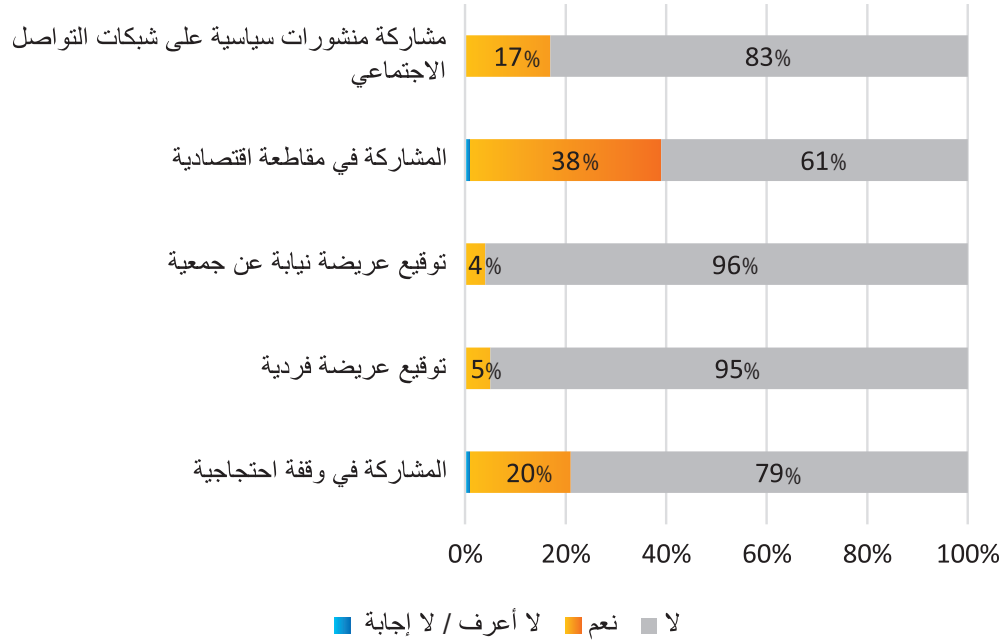

المحور الثالث: الثقة في المؤسسات الاجتماعية

تُعدّ الثقة الاجتماعية أحد المرتكزات الأساسية التي يقوم عليها تماسك النسيج المجتمعي وتنظيم أنماط التفاعل بين أفراده، إذ تعكس مدى استعداد الأفراد للانخراط في علاقات قائمة على التعاون والاحترام المتبادل داخل المجتمع. وتتخذ هذه الثقة طابعا متدرجا، حيث تتجذر داخل الدوائر الاجتماعية القريبة، وتمتد بدرجات متفاوتة نحو الفضاء الاجتماعي الأوسع، وهو ما يعكس مستوى الانفتاح والاندماج بين مختلف مكونات المجتمع. وتتحدد مستوياتها من خلال تفاعل مجموعة من العوامل البنيوية، من بينها مدى الإدماج الاجتماعي، وكثافة الروابط والشبكات الاجتماعية، وجودة التفاعل بين المواطنين والمؤسسات، إضافة إلى الإحساس بالأمان والاستقرار. في المقابل، تتعرض هذه الثقة للتآكل في سياقات تتسم بالإقصاء الاجتماعي، وضعف الشفافية، ومحدودية قنوات المشاركة والتعبير، بينما يسهم ترسيخ قيم التضامن، وتعزيز المشاركة، وتقوية أدوار الفاعلين الاجتماعيين في دعمها. وبذلك، تشكل الثقة الاجتماعية موردا استراتيجيا يعزز الاستقرار المجتمعي ويدعم القدرة على التكيف مع التحولات.

تعرض معطيات الموجة الخامسة من تقرير الثقة في المؤسسات (2025) مؤشرات مرتبطة بمستويات الثقة الاجتماعية، سواء على مستوى العلاقات العامة بين الأفراد أو ضمن الدوائر الاجتماعية المختلفة، من خلال التمييز بين الثقة داخل الأسرة والأصدقاء وبين تلك التي تمتد إلى الجيران والأشخاص الذين يتم التعرف عليهم لأول مرة، بما يعكس حدود التفاعل والانفتاح الاجتماعي. كما تشمل هذه التمثلات مواقف المواطنين من القبول الاجتماعي للآخر بمختلف أبعاده، باعتباره مؤشرا على درجة التسامح والاندماج، إلى جانب تقييمهم للإحساس بالأمان داخل المحيط الاجتماعي، وكذا الشعور بالانتماء والفخر الوطني.

- الثقة بين الأفراد في المجتمع

بشكل عام، أفاد 59 في المائة من المستطلعين بأن المغاربة يثقون في بعضهم البعض (انظر المبيان 35). أما بخصوص ثقة المستطلعين في معظم الناس، فقد أفاد 61 في المائة من المستطلعين بأنهم يثقون بدرجات متفاوتة (انظر المبيان 36).

المبيان 35: تصورات الثقة بين المغاربة

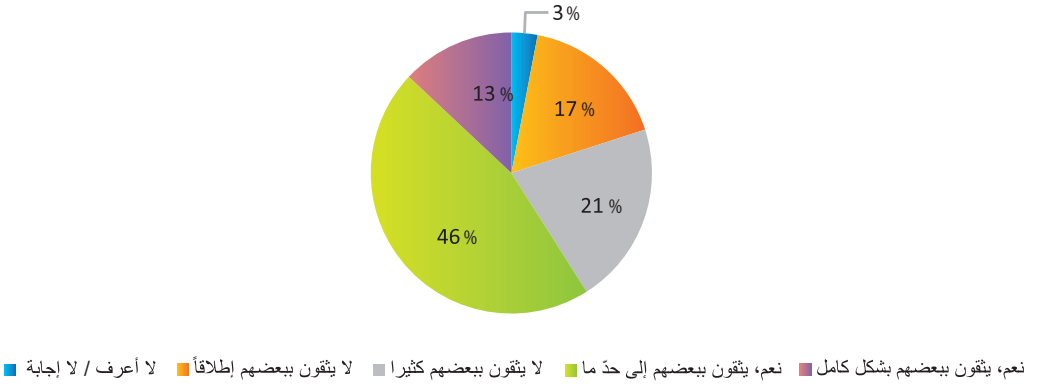

المبيان 36: مستوى ثقة المستطلعين في الناس

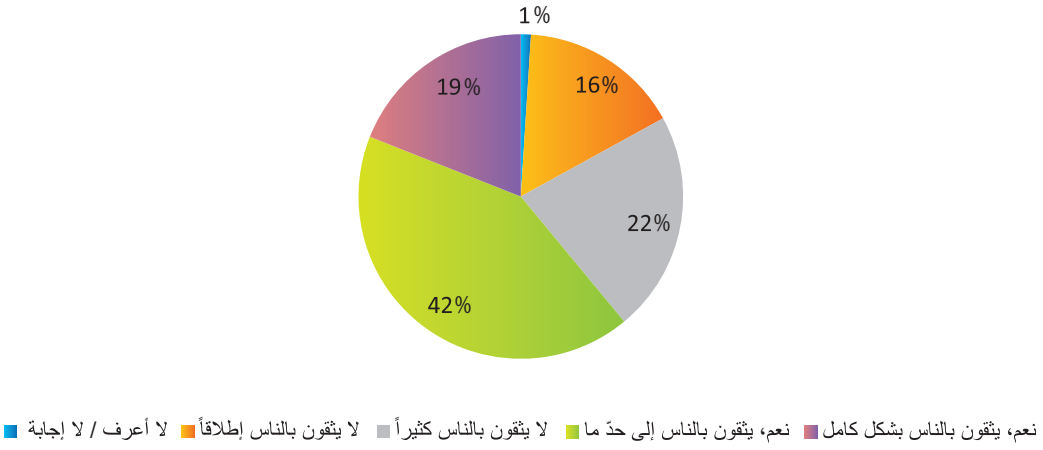

- الثقة داخل الدوائر الاجتماعية القريبة والبعيدة

تُبرز نتائج الاستطلاع تباين مستويات الثقة تبعا لطبيعة العلاقات الاجتماعية؛ إذ أفاد 97 في المائة من المستطلعين بأنهم يثقون في أفراد الأسرة النووية مقابل 81 في المائة في الأسرة الممتدة. وبالنسبة الجيران، تشير النتائج إلى أن 58 في المائة من المستطلعين لديهم مستوى من الثقة. أما على مستوى الأصدقاء، فتُسجل نسبة الثقة في حدود 68 في المائة (انظر المبيان 37).

وفيما يتعلق بدائرة العلاقات الأوسع، أظهرت معطيات سنة 2025 أن 33 في المائة من المستطلعين يثقون في الأشخاص الذين يتعرفون عليهم لأول مرة . وبخصوص الأشخاص من ديانة مختلفة، عبّر 41

في المائة من المستطلعين عن مستوى من الثقة. أما بالنسبة للأشخاص من جنسية مختلفة، فقد صرّح 43 في المائة من المستطلعين بثقتهم (انظر المبيان 37).

المبيان 37: الثقة الاجتماعية

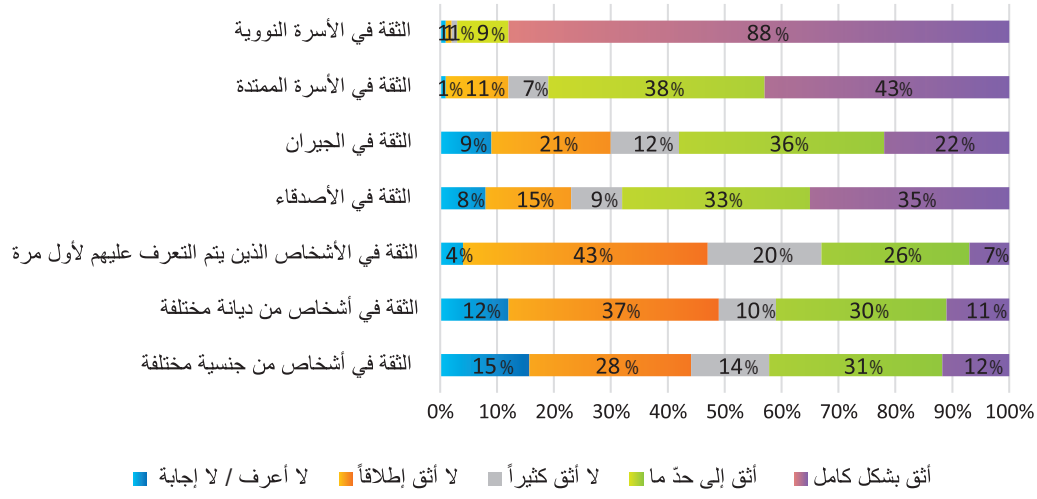

• تصورات المواطنين حول القبول الاجتماعي للآخر

في سنة 2025، أبدى 65 في المائة من المستطلعين قبولهم لفكرة وجود صديق من ديانة أخرى. وبخصوص صديق ملحد، أعرب 23 في المائة من المستطلعين عن قبولهم. أما فيما يتعلق بصديق مثلي الجنس، فقد بلغت نسبة الرفض 88 في المائة من المستطلعين. وفيما يخص قبول صديق لاجئ، عبّر 75 في المائة من المستطلعين عن قبولهم (انظر المبيان 38).

المبيان 38: تكوين الصداقات مع فئات مختلفة

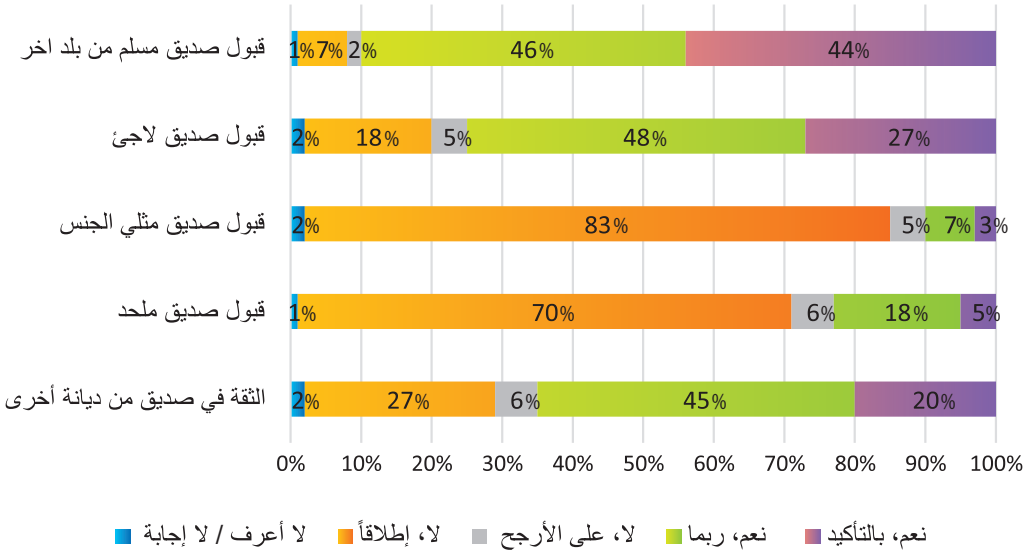

• الإحساس بالأمان والفخر الوطني

تظل مستويات الإحساس بالأمان في الحي مرتفعة في سنة 2025، حيث أفاد 91 في المائة من المستطلعين بأنهم يشعرون بالأمان بدرجة ما (انظر المبيان 39). كما يظل الفخر بالانتماء إلى المغرب مرتفعا للغاية؛ إذ أفاد 98 في المائة من المستطلعين سنة 2025 بأنهم فخورون بكونهم مغاربة (انظر المبيان 40).

المبيان 39: الشعور بالأمان في الحي

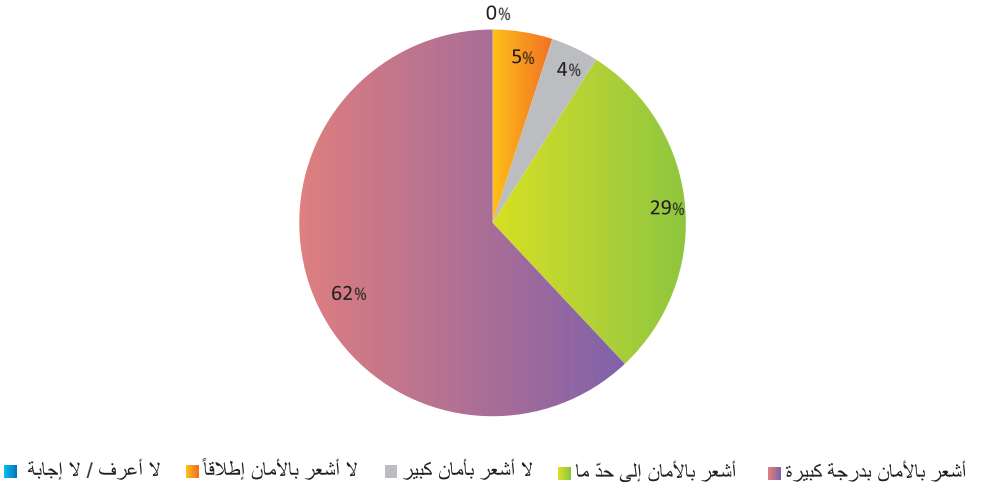

المبيان 40 : الإفتخار بالهوية المغربية

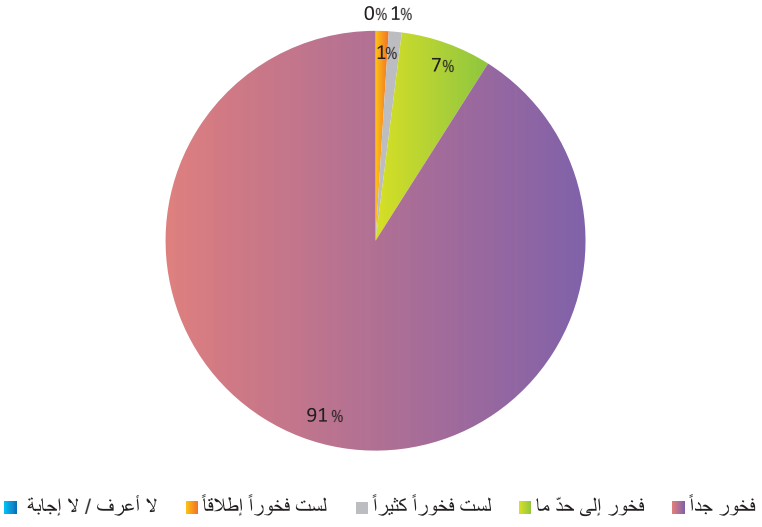

منهجية البحث

تعتمد الموجة الخامسة من مؤشر الثقة (2025) على استطلاع وطني تمثيلي يرصد تصورات المواطنين المغاربة بشأن الثقة في المؤسسات، وتدبير الأزمات والكوارث. وقد تم إعداد العينة بالاستناد إلى معطيات الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2024 الصادر عن المندوبية السامية للتخطيط، مع ضبط الحصص وفق التوزيعات الديموغرافية الرسمية، بما يضمن تمثيلية العينة للتركيبة السكانية على الصعيد الوطني. كما يستند تصميم الدراسة إلى المقاربة المنهجية المعتمدة في الموجات السابقة من المؤشر، بما يضمن استمرارية المنهجية، مع إدخال تعديلات على أداة البحث لتتلاءم مع محور حكامة الكوارث.

أُنجز العمل الميداني خلال الفترة الممتدة بين 19 شتنبر 2025 و6 دجنبر 2025، وشمل عينة تمثيلية مكونة من 1,750 استبيانا مكتملا، بما يضمن درجة عالية من المصداقية الإحصائية. وقد تم اختيار المستطلعين باستخدام منهجية الطلب العشوائي للأرقام الهاتفية (Random Digit Dialing – RDD) التي تعتمد على توليد أرقام هواتف محمولة بشكل عشوائي وفق البنيات الرقمية المعتمدة لدى مشغلي الهاتف المحمول في المغرب، مع مراعاة حصصهم في السوق. وتضمن هذه الطريقة أن تكون عملية الاختيار احتمالية، بما يقلل من احتمالات التحيز المنهجي في اختيار العينة.

ونظرا لكون نسبة امتلاك الهواتف المحمولة في المغرب تتجاوز 95 في المائة لدى البالغين، تُعد منهجية RDD من بين أكثر الأساليب مصداقية وحيادا في بناء عينة وطنية تمثيلية، كما تتيح تغطية مجالية واسعة تشمل المناطق الحضرية وشبه الحضرية والقروية، بما في ذلك المناطق الجغرافية النائية التي يصعب الوصول إليها عبر طرق الاستطلاع التقليدية القائمة على المقابلات المباشرة.

جمع المعطيات

تم جمع المعطيات باستخدام تقنية المقابلات الهاتفية بمساعدة الحاسوب (CATI). ولتنفيذ العمل الميداني، تعاقد المعهد المغربي لتحليل السياسات مع مزود خدمات متخصص في إجراء استطلاعات الرأي يتمتع بخبرة مثبتة في إنجاز الدراسات واسعة النطاق حول الرأي العام.

ومنذ بداية المشروع، حرص المعهد على التنسيق الوثيق والإشراف المباشر على عملية جمع المعطيات. وشمل ذلك عقد اجتماعات تحضيرية مشتركة، ومراجعة دقيقة لبرمجة الاستبيان، وتنظيم دورات تدريبية مهيكلة لفريق الباحثين الميدانيين لضمان الفهم الكامل لأهداف البحث ومنطق الأسئلة والمعايير الأخلاقية المعتمدة.

وقد مكّن نظام (CATI) تسجيل المعطيات بطريقة آمنة، إضافة إلى مراقبة جودة البيانات. وخلال فترة العمل الميداني، أجرى فريق المعهد عملية شاملة لضمان الجودة، شملت التحقق من المعطيات، وفحص الاتساق الداخلي للإجابات، والإشراف المستمر على سير العمل الميداني لضمان مصداقية ودقة نتائج الاستطلاع.

وفي إطار تنفيذ هذا المشروع، استفاد الباحثون الميدانيون[6] من تكوين مسبق قبل انطلاق عملية جمع المعطيات، إلى جانب مواكبة تقنية مستمرة خلال مختلف مراحل العمل الميداني. وقد ساهم هذا التنسيق بين المعهد ومزود الخدمة المتعاقد معه في ضمان احترام المعايير المنهجية، وتوحيد إجراءات الاشتغال، وتعزيز موثوقية المعطيات المحصلة.

لإنجاز 1,750 مقابلة مكتملة، تم الاتصال بعدد أكبر من المستطلعين المحتملين. وخلال عملية جمع المعطيات، رفض 4,520 شخصا المشاركة في الاستطلاع فيما شرع 2,212 مستطلعا في الإجابة دون إتمام الاستبيان. وتتوافق هذه الأنماط من المشاركة مع ما يلاحظ عادة في الاستطلاعات الهاتفية التي تتناول موضوعات مرتبطة بالحكامة والمواقف السياسية، خاصة عندما يقترب زمن الاستبيان من 30 دقيقة. ورغم هذه التحديات، يضمن حجم العينة النهائي درجة عالية من المتانة التحليلية، ويسمح بإجراء تحليلات مفصلة حسب الخصائص الاجتماعية والديموغرافية.

معالجة إجابات «لا أعرف» و«رفض الإجابة» وقاعدة احتساب النسب

شهدت هذه الموجة تعديلا في قاعدة احتساب النسب المئوية يقتضي التوضيح قبل قراءة النتائج. ففي الموجات السابقة من المؤشر، كانت نسب الثقة تُحتسب على أساس الإجابات الصالحة وحدها؛ أي أن المبحوثين الذين أجابوا بـ«لا أعرف» أو رفضوا الإجابة كانوا يُستبعدون من المقام، فتتوزع

6 يتكوّن فريق إجراء المقابلات من باحثين ميدانيين ينتمون إلى خلفيات اجتماعية وديموغرافية متنوعة، بما يعكس التنوع اللغوي والثقافي في المغرب. وعادة ما يتم توظيف الباحثين بمستوى أكاديمي أدنى لا يقل عن باك+2، مع إتقان عدد منهم للغتين العربية والفرنسية بما يتيح الاستجابة لتفضيلات المستطلعين اللغوية. كما تم اعتماد استثناءات لفائدة بعض الباحثين الذين يتوفرون على خبرة واسعة في إجراء الاستطلاعات الهاتفية المعتمدة على تقنية CATI.

النسبة الكاملة (100 في المائة) على من عبّروا عن موقف صريح بالثقة أو عدمها. أما في موجة 2025، فقد اعتمدنا إجمالي العينة قاعدة للاحتساب، فأُدرجت إجابات «لا أعرف» و«رفض الإجابة» في المقام، ودُمجتا لأغراض العرض في فئة واحدة تظهر إلى جانب فئات الثقة وعدم الثقة. ويترتب على ذلك أن النسب المعلنة هذه السنة تعكس توزيع المواقف داخل العينة برمّتها، لا داخل الشريحة التي أفصحت عن رأي فحسب.

أما الدافع إلى هذا التعديل، فهو أن لنسبة عدم الاستجابة دلالة تحليلية في حد ذاتها؛ فارتفاعها إزاء مؤسسة بعينها يشير إلى ضعف حضور هذه المؤسسة في وعي المواطنين أكثر مما يشير إلى تقييم سلبي لأدائها. ويُعدّ هذا التمييز بين غياب الرأي وانعدام الثقة جوهريا في تحليل السياسات العمومية، لأن الأول يستدعي تحسين التواصل وإتاحة المعلومة، بينما يستدعي الثاني مراجعة الأداء والحكامة..

خصائص العينة

تعكس العينة النهائية، المكونة من 1,750 مستطلعا، تنوعا واسعًا في المجتمع المغربي، وفق متغيرات التوزيع حسب الجنس، العمر، الجهة، المستوى التعليمي، الوضعية المهنية ومستوى الدخل.

وقد حققت العينة توازنا كاملا بين الجنسين، حيث يمثل الذكور 50 في المائة والإناث 50 في المائة من المستطلعين (انظر المبيان 41). أما من حيث الحالة الاجتماعية، فإن 59 في المائة متزوجون، 33 في المائة عازبون، 4 في المائة مطلقون، 3 في المائة أرامل، و1 في المائة مخطوبون (انظر المبيان 42).

ويُظهر التوزيع العمري تنوعا بين مختلف الفئات، حيث تمثل الفئة العمرية 25-34 سنة النسبة الأكبر (28 في المائة)، تليها الفئة 35-44 سنة بنسبة 27 في المائة، ثم الفئة 45-60 سنة بنسبة 22 في المائة، بينما تمثل الفئة الشابة 18-24 سنة 16 في المائة، والأشخاص الذين يبلغون 60 سنة فما فوق 7 في المائة (انظر المبيان 43).

ومن حيث مكان الإقامة، يقيم 67 في المائة من المستطلعين في مناطق حضرية، و23 في المائة في مناطق قروية، و9 في المائة في مناطق شبه حضرية (انظر المبيان 44).

كما شمل الاستطلاع جميع جهات المملكة الاثنتي عشرة، بما يسمح بإجراء تحليلات جغرافية مفصلة.وتستحوذ جهة الدار البيضاء-سطات على الحصة الأكبر من المستجوبين بنسبة 22 في المائة، وهو ما يعكس وزنها الديمغرافي وارتفاع مستوى التركز الحضري بها. تليها جهتا الرباط-سلا-القنيطرة

وفاس-مكناس، بنسبة 15 في المائة لكل منهما، ثم جهة مراكش-آسفي بنسبة 13 في المائة، وجهة طنجة-تطوان-الحسيمة بنسبة 12 في المائة. وتمثل جهة سوس-ماسة 8 في المائة، في حين تسجل كل من الجهة الشرقية وجهة بني ملال-خنيفرة نسبة 5 في المائة. أما جهة درعة-تافيلالت، فتمثل 3 في المائة. وتتمثل حصة الجهات الجنوبية في 1 في المائة لكل من كلميم-واد نون، والعيون-الساقية الحمراء، والداخلة-وادي الذهب (انظر المبيان 45).

أما من حيث المستوى التعليمي، فتظهر العينة تنوعا في مستويات التحصيل الدراسي. إذ أفاد 38 في المائة من المستطلعين بأنهم أنهوا التعليم الإعدادي أو الثانوي، بينما أنهى 17 في المائة التعليم الابتدائي، في حين صرح 12 في المائة بعدم تلقي تعليم نظامي. وعلى مستوى التعليم العالي، أفاد 11 في المائة بحصولهم على الإجازة، و11 في المائة بأنهم يتابعون دراسات جامعية في سنتهم الأولى أو الثانية، و6 في المائة بحصولهم على شهادة الماستر أو أعلى. كما يمثل التكوين المهني (OFPPT مؤسسات) 4 في المائة من المستطلعين (انظر المبيان 46).

ويعكس التوزيع المهني للعينة التنوع الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع المغربي؛ إذ أفاد 30 في المائة ممن شملتهم الدراسة بأنهم موظفون (انظر المبيان 47)، منهم 27 في المائة في القطاع العام و72 في المائة في القطاع الخاص (انظر المبيان 48).

في المقابل، عرّف 24 في المائة أنفسهم بأنهم يعملون لحسابهم الخاص (مقاولون ذاتيون). وتمثل ربات البيوت 26 في المائة من العينة، بينما يمثل الطلبة 6 في المائة ، والعاطلون عن العمل 10 في المائة ،والمتقاعدون 2 في المائة (انظر المبيان 47).

المبيان 41: التوزيع حسب الجنس

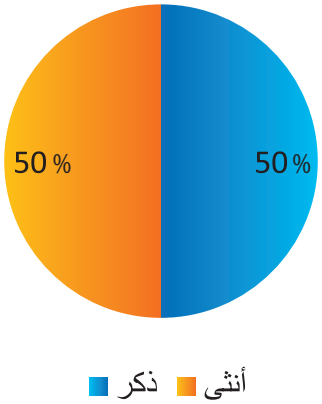

المبيان 42: الحالة الاجتماعية

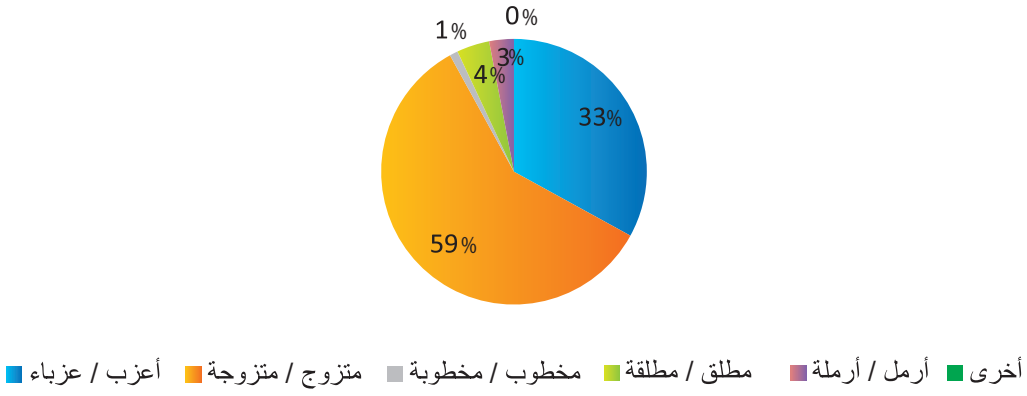

المبيان 43: التوزيع حسب الفئات العمرية

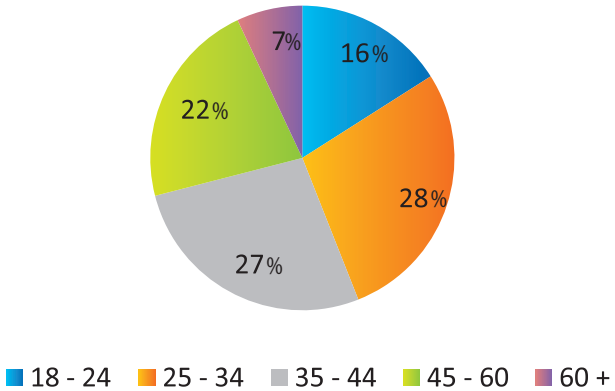

المبيان 44: الوسط القروي/الحضري

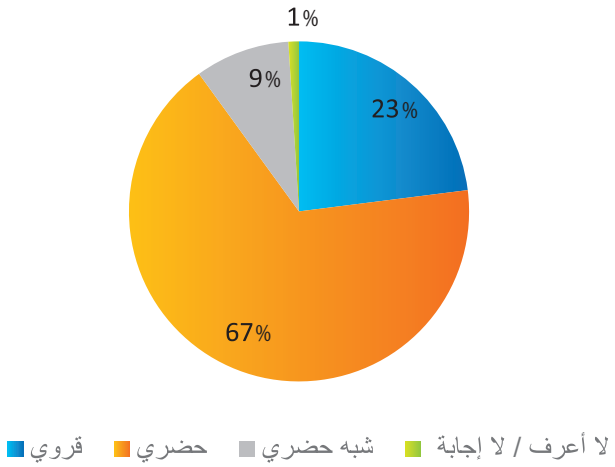

المبيان 45: التوزيع الجهوي

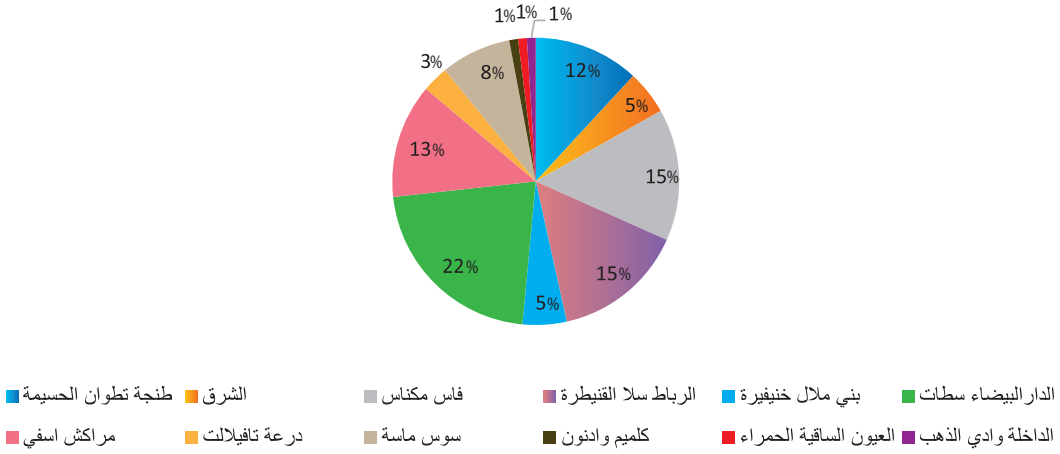

المبيان 46: المستوى التعليمي

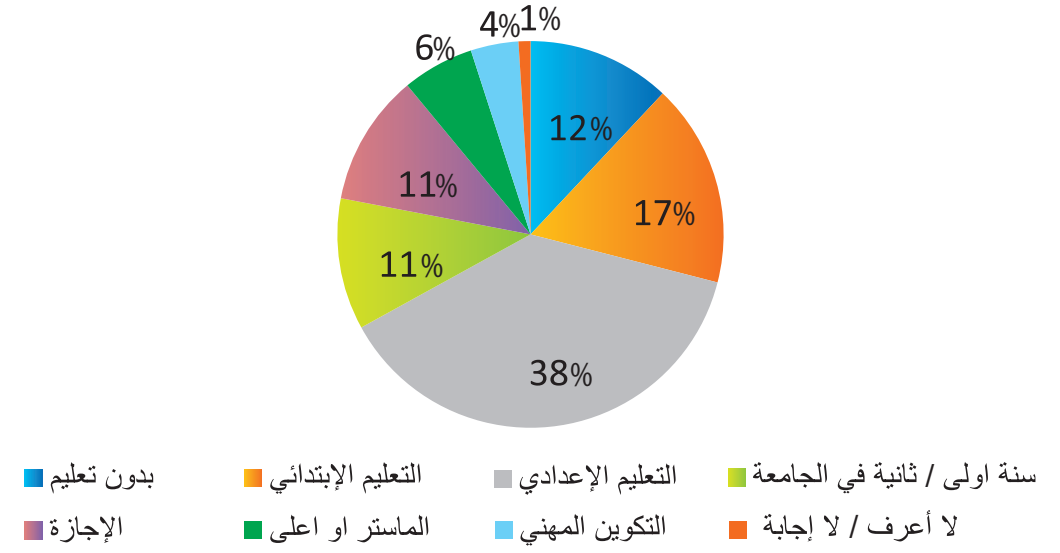

المبيان 47: الوضعية المهنية

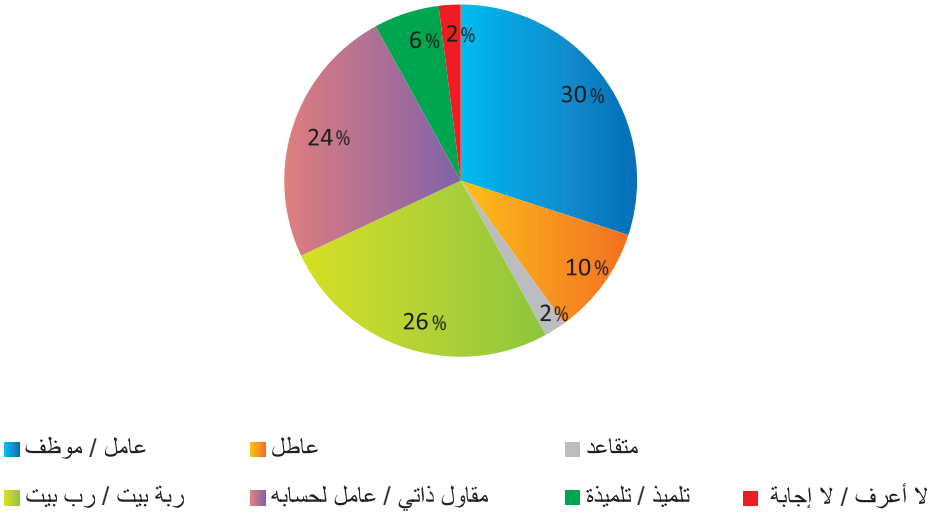

المبيان 48: القطاع العام/القطاع الخاص

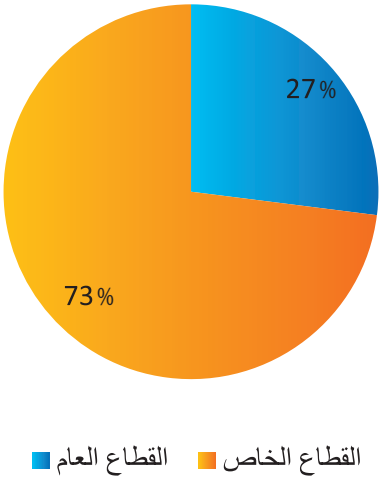

فريق البحث

الدكتـور محمـد مصبـاح : مؤسـس ورئيـس المعهـد المغـربي لتحليـل السياسـات. وهـو خبـير في عـلم الاجتماع السـياسي، تتركـز أعمـاله عـلى السياسـات العموميـة ومسـارات الدمقرطـة والإسـلام السـياسي، مـع اهـتمام خـاص بمنطقـة شمال إفريقيـا.

الدكتــور رشــيد أوراز: حاصـل عـلى درجـة الدكتـوراه في الاقتصـاد التطبيـقي حـول تأثـير طبيعـة المؤسسـات عـلى الاسـتثمار في الـرأسمال البـشري والنمـو الاقتصـادي في المغـرب. كتـب العديـد مـن أوراق السياسـات والتقـارير حـول التنميـة الاقتصاديـة والإصـلاح، والتعلـيم، والحكامـة في المغـرب.

الدكتـورة هاجـر الإدريسـي : حاصلـة عـلى دكتـوراه مشـتركة في إطـار برنامج فولبرايـت في التربيـة والتنميـة البشريـة، مـع تركـيز بحثـي عـلى السياسـات التعليميـة، التربيـة عـلى المواطنـة، المشـاركة المدنيـة، والتنميـة المسـتدامة.



المعهد المغربي لتحليل السياسات
MOROCCAN INSTITUTE FOR POLICY ANALYSIS
ⴰⵙⵉⵏⴰⴳ ⴰⵎⵖⵔⵉⴱⵉ ⵏ ⵓⵙⴼⵙⵉ ⵏ ⵜⵙⵔⵜⴰⵢ

المعهد المغربي لتحليل السياسات هو مؤسسة غير ربحية متخصصة في السياسات العامة، تهدف إلى إجراء أبحاث معمقة حول مختلف القضايا المرتبطة بالسياسات العامة، من خلال اقتراح أفكار مبتكرة لحل التحديات التي تواجه المجتمع في مجالي الديمقراطية والتنمية. تتمثل الأنشطة الرئيسية للمعهد في إنتاج تحليلات منهجية ومعمقة حول القضايا المتعلقة بالسياسات. ويتم نشر نتائج هذه التحليلات من خلال المعهد في شكل موجزات سياساتية، ومقالات بحثية، وتقارير.

المعهد المغربي لتحليل السياسات

5، زنقة فجيج، الشقة رقم 7، حسان - الرباط

Contact@mipa.institute
www.mipa.institute
05.37.26.26.02

